



كلية الشريعة والقانون

بحث فى

الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من ذلك

تأليف

د/ حمد بن حمدى الصاعدي

الأستاذ المشارك فى كلية الشريعة

قسم أصول الفقه





بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

وتحتوى على:

أ- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

ب- خطة البحث.

ج- منهج الكتابة في البحث.



أ- المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، رسولنا محمد بن عبد الله الأمين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن سار على نهجهم وترسم خطاهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله - سبحانه وتعالى، وهو الحكيم الخبير - قد فاوت بين الأحكام التي أنزلها على عباده ليعملوا بها، ومن ذلك التفاوت؛ الاختلاف في وقت المأمورات؛ فإن ما أمر الله به من الأحكام الشرعية قد جعل لفعل بعضها وقتاً محدد البداية والنهاية، وأمر بأداء ذلك الحكم في وقته المحدد، لحكم يعلمها، ومصالح تتحقق بذلك التحديد، وقد لاحظ العلماء أهمية تفاوت المأمور به في الزمان وقسموا ذلك المأمور بحسب زمانه إلى مؤقت وغير مؤقت، وإن كان كل فعل من الأفعال التي يقوم بها الإنسان لا بد أن يقع في زمان ضرورة.

لكن التقسيم الذي نحن بصدد بيانه في هذا البحث وبيانه أهمية معرفته؛ هو ما كان النص الشرعي وارداً بتحديد بدايته ونهايته، وفيما يلي بعض النقول التي اهتمت وأوضحت تقسيم المأمور به حسب الزمان إلى مطلق ومؤقت، وأهمية معرفة ذلك.

يقول صدر الشريعة:

فصل: المأمور به نوعان: مطلق ومؤقت.



ثم يشرح هذا القول فيقول: هذا الفصل هو أصل الشرائع، قد تأسس عليه مباني الأصول والفروع؛ فإن طالعت هذا الموضع في كتب الأصول علمت سَعْيِي في تنقيح هذه المباحث وتحقيقها^(١).

ويقول التفتازاني:

"هذا الفصل أصل للأحكام الشرعية ينبني، عليه أدلة عامة القواعد الكلية والجزئية في الفقه، لاشتماله على مباحث المؤقت وغير المؤقت، وما يتعلق بكل من الأقسام والأحكام. وذلك معظم أحكام الإسلام"^(٢).

يقول الإخسيكتي:

"اعلم، أن هذا المبحث من المباحث الشريفة التي انبنت عليها أحكام الإسلام والشرائع من أصول، وفروع، وكليات، وجزئيات، وقواعد؛ لاشتماله على مباحث الإطلاق عن الوقت والتقييد به وما يتعلق بهما من أحكام"^(٣).

يقول تقي الدين السبكي:

إن المأمور به تارة يعين الأمر وقته كالصلوات الخمس وتوابعها، وصيام رمضان، وزكاة الفطر، فإن جميع ذلك قصد فيه زمان معين.

(١) التنقيح مع التوضيح لصدر الشريعة (٢٠٢/١).

(٢) التلويح على التوضيح (٢٠٢/١).

(٣) المذهب في أصول المذهب على المنتخب للإخسيكتي (٢٣٢/١).



وثارة يطلب الفعل من غير تعرض للزمان، وإن كان الأمر يدل على الزمان بالالتزام، ومن ضرورة الفعل وقوعه في زمان ولكنه ليس مقصود الشارع، ولا مأموراً به قصداً.

فالقسم الأول: يسمى مؤقتاً.

والقسم الثاني: يسمى غير مؤقت.

القسم الأول:

قصد فيه الفعل والزمان، إما لمصلحة اقتضت تعيين الزمان وإما تعبداً محضاً.

القسم الثاني:

ليس فيه إلا قصد الفعل.

فالقسم الثاني: لا يوصف فعله بأداء، ولا قضاء لأنهما فرعاً الوقت ولا وقت له^(١).

وفي البدور اللوامع تحت عنوان الكلام على الحكم والأداء والقضاء^(٢)، ينبغي أن تعلم أولاً: قبل الخوض.

في هذه المسألة: أن الفعل المطلوب قد يتعلق به الخطاب، ويتعلق أيضاً بوقته؛ بحيث يكون الفعل مقصوداً ووقت إيقاعه مقصوداً أيضاً.

(١) الإبهاج شرح المنهاج (٧٤/١ - ٧٦)، والكاشف عن المحصول (٢٨٦/١).

(٢) البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه (٣١٦/١، ٣١٧).



وقد يتعلّق الخطاب بالفعل فقط؛ بحيث يكون هو المقصود الوقوع بلا قصد إلى الوقت^(١)، وإن كان وقوع الفعل يقتضى الوقت التزاماً.
فالأول: يسمى مؤقتاً كالصلوات الخمس.

والثانى: غير مؤقت كالإيمان وذكر الله تعالى.
والقسم الأول يشبه فرض العين^(٢)؛ حيث قصد فيه الفعل وعين الفاعل.

والثانى: يشبه فرض الكفاية^(٣)؛ حيث قصد فيه الفعل فقط. غير أن الكلام هنا فى الوقت وهناك فى الفاعل.
ثم إن الثانى^(٤)، قد يكون على الفور؛ كالإيمان، وقد يكون له سبب يجب عنده، كالزكاة، وقد يكون له شرائط كالنهى عن المنكر.

(١) الوقت هو الزمان المحدد من قبل الشارع لإيقاع المأمور به من حيث البداية والنهاية (تشنيف المسامع بجمع الجوامع ١/١٨٩ - ١٩٠) وانظر: مختصر المنتهى مع شرح العضد (١/٢٣٢).

(٢) هو ما طلب الشارع من كل مكلف بعينه فعله. (معجم مصطلحات الأصول ص ٣١٤).

(٣) هو ما طلب الشارع من جميع المسلمين إقامته؛ بحيث يثاب من قام به منهم، ولا يعاقب الآخرون.

أو هو الفرض الذى إذا قام به بعض المسلمين سقط عن الباقين. المرجع السابق ص ٣١٥.

(٤) أى: غير المؤقت.



وقد يكون له وقت معلوم لا بالتخصيص من الشرع كالنذر^(١)
المؤقت من النادر والزكاة المؤقتة من الإمام ونحو ذلك.
والأول^(٢): إما أن يكون التوقيت فيه بالأولية أو لا؟
الأول: كالصلوات الخمس.

والثاني: كقضائها لمن تذكرها؛ فإن الشارع جعل وقتها متى
ذكرها.

ومنهم^(٣) من يقول: "المؤقت إما أن يكون الوقت فيه محدوداً من
الطرفين أو لا؟".

الأول: كالصلاة، ويوصف بالأداء والقضاء.
والثاني: كالحج، ويوصف بالأداء دون القضاء^(٤).
ثم المؤقت إما أن يفعل في وقته أو قبله أو بعده.

(١) النذر إيجاب عين الفعل المباح على نفسه تعظيماً لله تعالى. (التعريفات ص: ٢٤٠).

(٢) أى: المؤقت.

(٣) أى: من الأصوليين.

(٤) الصحيح أن الحج يوصف بالأداء والإعادة، ولكنه لا يوصف بالقضاء إلا مجازاً
لوقوعه دائماً فيما قدر له شرعاً، وهو العمر، وعليه فإطلاق لفظ القضاء الذي يستترك
به حج فاسد إنما هو إطلاق مجازي من حيث المشابهة مع المقضى في الاستدراك.
حاشية الجرجاني على العضد (١/٢٣٣)، وتيسير التحرير (٢/٢٠٠). وفواتح
الرحموت (١/٢٣٣).



فالأول: أداء.

والثاني: إن جاز تقديمه فهو تعجيل، وإن لم يجز فمع العمد باطل، ومع الغلط نفل.

الثالث: قضاء، والمبعض يختلف القول فيه باعتبار تغليب الداخل على الخارج، أو بالعكس، وقد يوصف بهما معاً؛ لأن ما فى الوقت أداء، وما بعده قضاء، وما ذكر من التغليب إنما هو فرار من تبعض العبادة^(١).

لهذا السبب الذى دلت عليه النقول الماضية، وهو أهمية معرفة حكم المأمور به من حيث الوقت، وكونه مؤقتاً أو مطلقاً، وغيره من الأسباب التى نذكر منها فيما يلى:

١- عدم اطلاعى على من حاول الموازنة بين آراء الأصوليين وما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فى هذه المسألة مع أن شيخ الإسلام لم يتفرد بما ذهب إليه فى المسألة، بل وافقه علماء أجيال فى ذلك.

٢- وجود ما يشبه اللبس فى الأدلة التى تذكر فى المسألة، ومن ذلك تحميل بعض الأدلة ما لا تحتمله؛ كتحميل وحمل ألفاظ الصحابة - رضى الله عنهم - على المصطلحات الحادثة بعدهم. وهذا ينبغى أن لا يكون عند المستدل المنصف.

(١) البدور اللوامع (٣١٧/١).



٣- محاولة الخروج برأى يسهل على القارئ فهمه وتطبيقه؛ لأن مسألة الأداء والقضاء والإعادة قد تشعب الكلام حولها، وكثرت الأقوال فيها، وتباينت أسباب النظر حول أسبابها ونتائجها.

لذلك كله؛ وقع اختياري على الكتابة في موضوع: "الأداء والقضاء، وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من ذلك" وقد وضعت له خطة ومنهجاً سيأتي بيانهما قريباً إذا شاء الله، راجياً أن يكون في ذلك مما يفيد ويعين إلى مراد الرب سبحانه وتعالى؛ إنه جواد كريم، وبه نستعين.



ب- خطة البحث:

يشتمل البحث على: مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

١- المقدمة، وتشتمل على: أهمية البحث، وأسباب اختياره، وخطته ومنهج الكتابة فيه.

٢- الفصول الثلاثة وهي كالتالى:

أ- الفصل الأول:

فى الأداء، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريفه فى اللغة والشرع.

المبحث الثانى: فى شمول وصف الأداء لغير الواجب.

المبحث الثالث: فى جريان الأداء فى غير المؤقتات.

المبحث الرابع: فى الإعادة وكونها قسماً من الأداء أو قسماً له.

ب- الفصل الثانى:

فى القضاء وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فى تعريفه فى اللغة والشرع.

المبحث الثانى: فى وصف المأمور به غير الواجب بالقضاء وفى

جريان القضاء فى غير المؤقتات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: فى وصف المأمور به غير الواجب بالقضاء.

المطلب الثانى: فى جريان القضاء فى غير المؤقتات.



المبحث الثالث: فيما يثبت به القضاء.

ج- الفصل الثالث:

فى موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من مصطلح الأداء والقضاء والإعادة.

وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: فى موقفه الذى يثبت فيه هذه المصطلحات.

الثانى: فى موقفه الذى يرى أن الأداء والقضاء مترادفان.

الثالث: السبب الذى تشرع من أجله الإعادة وصور المعاد.

٣- الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث.

٤- فهرس المراجع وفهرس المحتويات.

ح- منهج الكتابة فى البحث:

سرت فى كتابة البحث على المنهج الآتى:

أولاً: جمع المادة العلمية من المصادر الأصلية ثم القيام بتوزيعها على فصول البحث ومباحثه ومطالبه.

ثانياً: تصوير المسألة وبيان حقيقتها فى اللغة والاصطلاح.

ثالثاً: ذكر الأقوال فى المسائل المبحوثة بعد تحرير محل النزاع.

رابعاً: توثيق الأقوال من المصادر الأصلية.



خامساً: ذكر الأدلة على كل قول ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة وبيان
الراجح بدليله.

سادساً: الإشارة إلى بعض الآثار الفقهية المترتبة على الخلاف في
المسألة.

سابعاً: شرح ما يحتاج إلى الشرح من الكلمات والمصطلحات الواردة في
البحث.

ثامناً: عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن، وذلك بذكر اسم
السورة ورقم الآية.

تاسعاً: تخريج الأحاديث وبيان الحكم عليها صحة وضعفاً.

عاشراً: وضع فهرس للمصادر وآخر لمحتويات البحث.

ولم أترجم للأعلام لأن مثل هذه البحوث يشترط لنشرها أوراقاً
محددة فلذلك حاولت الاختصار على ما لا بد منه في البحوث.



الفصل الأول

الأداء

وفيه مباحث:

المبحث الأول

تعريف الأداء في اللغة والاصطلاح والشرع

الأداء في اللغة:

اسم مصدر يقال: أدى الشيء إلى الشيء تأدية، إذا أوصله وأدى إلى غريمه دينه تأدية؛ إذا قضاه والاسم الأداء^(١). والأداء دفع الحق وتوقيته.

قال تعالى: ﴿فليؤد الذي أؤتمن أمانته﴾^(٢). وقال تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾^(٣).

(١) الصحاح للجوهري: باب الواو والياء، فصل الألف (٢٢٦٦/٦)، ولسان العرب لابن منظور، باب الواو والياء، من المعتل فصل الهمزة، مادة أدا (٢٦/٤)، والقاموس المحيط (٢٩٨/٤)، والمصباح المنير (٩/١) ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١١٢ - ١١٣) وموسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين (٨١/١) فما بعدها.

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٨٣).

(٣) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٥٨).



ب- الأداء فى الاصطلاح:

اختلف الأصوليون فى تعريفهم الأداء فى الاصطلاح بسبب نظرتهم إلى طبيعة تقسيم الأداء والقضاء.

فمن ذهب إلى أنه من تقسيمات العبادة المؤقتة مطلقاً، واجبة كانت أو غير واجبة.

١- عرف الأداء بأنه: "فعل العبادة فى وقتها المحدد لها شرعاً أولاً، أو ما فعل فى وقته المقدر له شرعاً أولاً"^(١).

ومن ذهب إلى أنه من تقسيمات الواجب المؤقت لا غير.

٢- عرف الأداء بأنه: "فعل الواجب فى وقته المحدد له شرعاً أولاً"^(٢).

وأما من ذهب إلى أن هذا التقسيم من تقسيم المأمور به مطلقاً مؤقتاً كان أو غير مؤقت، واجباً كان أو غير واجب.

٣- فقد عرف الأداء بأنه: "تسليم عين الثابت بالأمر"^(٣)؛ فإنه يدخل فيه تسليم الواجب المؤقت فى وقته المحدد له شرعاً، كما يدخل فيه كل حقوق العباد الأخرى.

(١) فواتح الرحموت (٨٦/١)، والعضد (٢٣٣/١) والمعتصفي (٩٥/١) والمحصل (١٤٨/١ ق/١).

(٢) بحوث فى علم أصول الفقه ص ١٩٢.

(٣) وقد اختار هذا التعريف فخر الإسلام، ورجحه صاحب فواتح الرحموت (٨٥/١) - (٨٦).



فتسليم الصوم في وقته أداء؛ لأنه تسليم عين الثابت بالأمر، بخلاف فعله خارج وقته المحدد له شرعاً؛ فإنه تسليم مثل الواجب لا عينه وهو قضاء كما سيأتى.

وكذلك تسليم عين المغصوب؛ فإنه أداء، بخلاف تسليم قيمته؛ فإنه قضاء؛ لأنه مثل الثابت بالأمر لا عينه^(١).

شرح التعاريف:

١- التعريف الأول:

فعل العبادة في وقتها المحدد لها شرعاً أو لا.

"فعل العبادة" يشمل الواجب والمندوب^(٢) والمباح^(٣)؛ لأن العبادة تطلق على ذلك جميعاً بدون تخصيص.

= وانظر: كشف الأسرار على أصول اليزدوى (١٣٤/١) وأصول السرخسى (٤٤/١) وحاشية الرهاوى على المنار ص ١٥١ - ١٥٢، وحاشية الأنوار (١٢٦ - ١٢٧)، لكنه خصه بعضهم بـ: "تسليم عين الواجب بالأمر إلى مستحقه"، والتعريفان متقاربان؛ لأن النفس هي العين والواجب مستلزم لسببه.

(١) بحوث في علم أصول الفقه للدكتور/ أحمد حجي الكردى ص ١٩٣، وشرح العضد (٢٣٢/١) وفواتح الرحموت (٨٥/١ - ٨٦) والتمهيد للأسنوى ص ٥٩.

(٢) المندوب سيأتى له بحث خاص.

(٣) المباح لغة: المعلن، والمأذون فيه.

وشرعاً: ما أعلم فاعله من قبل الشرع أن فعله وتركه سواء معجم مصطلحات أصول الفقه ص ٣٨١.



"فى وقتها" قيد أول، يخرج به ما لم يكن له وقت محدد؛ كالنوافل المطلقة^(١) والكفارات^(٢) والنذور المطلقة^(٣)؛ فإنها تدخل فى هذا التقسيم على هذا التعريف؛ لأنها غير مؤقتة.

"المقدر لها شرعاً": قيد ثان، يخرج به ما كان تقديره من المكلف نفسه؛ كالزكاة إذا عين لها الإمام شهراً؛ فإنها غير مؤقتة فى الأصل من قبل الشارع، وتوقيت الإمام لا يجعل تأخره عند خروجه عن الأداء إليه قضاء؛ لأنه ليس توقيتاً من الشارع^(٤).

(أولاً) قيد ثالث فى التعريف: يحترز به عما كان فعله فى وقتها المقدر له شرعاً، لكن ليس (أولاً) بل ثانياً جبراً لما وقع فى فعله (أولاً) من خلل أو عذر؛ فإنه يسمى عند أصحاب هذا التعريف إعادة؛ كإعادة

(١) النوافل: جمع نافلة، وهى فى اللغة: الزيادة والطاعة غير الواجبة.

وشرعاً: ما شرع زيادة على الواجبات والفرائض لنا لا علينا، وسميت مطلقة؛ لعدم تحديد وقتها، وترادف المستحب والمندوب (المرجع السابق ٤٦١).

(٢) الكفارات: جمع كفارة وهى فى اللغة: الستر والتغطية والمحو.

وشرعاً: تصرف طلبه الشارع من المكلف لمحو ذنوب معينة فى الدنيا والآخرة، ويشمل فى الغالب: الأمر بالصيام، وعق الرقاب، وإطعام المساكين وكسوتهم - (معجم مصطلحات أصول الفقه ص ٤٦٤).

(٣) النذور: جمع نذر، وهو فى اللغة: الإلزام بالشيء. وشرعاً إيجاب عين الفعل المباح على نفسه بالقول تعظيماً لله تعالى، ويسمى مطلقاً إن لم يعلق بشرط؛ فإن علق به سمي معلقاً؛ كأن يقول: لله على صوم يوم التعريفات ص ٢٢٧.

(٤) أصول الفقه الذى لا يسع الفقيه جهله ص ٦٩.



صلاة الظهر في وقتها مثلاً؛ لخلل وقع فيها من فوت ركن، أو شرط، أو ترك واجب، أو لعذر، كاستدراك فضيلة لمن صلاها (أولاً) منفرداً ثم أدرك صلاة جماعة في الوقت؛ فإنه يسن له إعادتها لإدراك الفضيلة؛ فإن هذا داخل في الإعادة كما سيأتي؛ فلا يسمى أداء.

وهذا إذا كان فعلها (أولاً) صحيحاً ناقصاً، عند الحنفية^(١) كمن ترك الفاتحة في الصلاة؛ فإذا كان الفعل الأول باطلاً عندهم، ثم فعلها ثانياً في الوقت كان فعلها أداء؛ لعدم الاعتداد بالفعل الباطل؛ فإن الباطل لا اعتداد به في الشرع؛ فإذا أعادها في الوقت بعد البطلان كان الفعل الثاني أداء لا إعادة عند الحنفية، كما سيأتي.

وهذا أيضاً إذا تعلق (أولاً) بـ"فعل العبادة" كما يراه ابن الحاجب^(٢)، لا عند من يراه متعلقاً بـ"المقدر له شرعاً"؛ فإن من يرى ذلك يقسم الوقت الشرعي إلى قسمين:

(١) فواتح الرحموت على مسلم الثبوت (٨٥/١).

(٢) يرى بعض شراح ابن الحاجب أن قوله: "أولاً في التعريف متعلق بـ"المقدر" لا بـ"ما فعل من العبادة في الوقت المقدر أولاً" وحينئذ يحترز به عن الذي فعل في وقته المقدر له شرعاً، ثانياً؛ فإنه لا يكون عند هؤلاء أداء؛ كصلاة الظهر مثلاً؛ فإن الوقت المقدر لها أولاً هو وقت الظهر المعروف، فإذا فاتت على الشخص بنوم أو نسيان، ثم أتى بها عند ذكرها؛ فإن هذه الصلاة وإن كانت في وقتها المقدر لها شرعاً، لا تسمى أداء؛ لأن هذا الوقت هو وقتها المقدر شرعاً ثانياً لا أولاً نهاية السؤل (١٠٩/١).

قال محقق كتاب الوافي في أصول الفقه: "الأداء عند المتكلمين هو: الإتيان بالعبادة في وقتها المقدر لها على وجهها الصحيح شرعاً أولاً."



= وبعضهم لم يشترط هذا الشرط، وهو كون الأداء: "ما فعل أولاً"؛ فالأداء عندهم اسم لما وقع في الوقت مطلقاً مسبوقاً كان أو سابقاً أو منفرداً، سواء فعله مرة أو أخرى، قبل ذلك أو لا، فالإعادة عندهم قسم من أقسام الأداء لا قسم له.

قال ابن السبكي والزركشي:

"هو الصواب"، وإنما ظن من قال بالفرق بينهما أن هذا مراد الإمام الرازي في (المحصول) حينما قال: "وإن فعل ذلك ثانياً" سمي إعادة، فظن صاحباً (الحاصل) (والتحصيل) أن هذا مخصص للإطلاق المتقدم فقيداه وتبعهما البيضاوي، وليس لهما مساعد من إطلاقات الفقهاء ولا الأصوليين.

انظر: الوافي في أصول الفقه (٧٥٢/٢ - ٧٢٦) مع حاشية المحقق.

وعلى هذا، فالعبادة إن فعلها المكلف في الوقت صحيحة فهي أداء بالاتفاق.

وإن كان فيها نوع خلل، والمراد بالخلل هنا - ما فقد ركناً أو شرطاً فأدائها ثانية في الوقت؛ فإعادة على القول الأول، وأداء على القول الثاني.

قال ابن السبكي:

"فبين الأداء والإعادة عموم وخصوص من وجه؛ فينفرد الأداء في الفعل الأول، وتنفرد الإعادة فيما إذا قضى صلاة فأفسدها ثم أعادها، ويجتمعان في الصلاة الثانية في الوقت على ما اخترناه. الإيهاج (٧٥/١ - ٧٦)، والمحصول (١٤٨/١) والتحصيل (١٧٩/١).

وأما عند الحنفية:

فلا يوجد عندهم النوع الثاني، وهو ما يسميه عامة المتكلمين بالإعادة، وعل ذلك عبد العزيز البخاري صاحب كشف الأسرار على أصول البزدي: بأن العبادة إن كانت واجبة بأن وقع الفعل الأول فاسداً، بأن ترك القراءة أو ركناً آخر من الصلاة مثلاً، فهي داخلة في الأداء أو القضاء؛ لأن الفعل الأول لما فسد أخذ حكم العدم شرعاً، ويكون الاعتبار للثاني، فيكون أداء إن وقع في الوقت، وقضاء إن وقع خارج =



المقدر أولاً:

وفعل العبادة فيه يسمى أداء.

المقدر الثانى:

كمن نام عن الصلاة حتى خرج وقتها؛ فإن لها وقتاً مقدراً شرعاً؛ لكنه ليس أولاً، بل ثانياً، وهو وقت ذكرها. وفعلها فيه يسمى قضاء، كما سيأتى.

وهذا التعريف الذى يدخل فيه المندوب مع الواجب فى الوصف بالأداء، هو مذهب كثير من الأصوليين^(١).

لكن زاد بعضهم فيه قيداً بين الحكمة من تحديد الوقت؛ حيث قال: "الأداء: إيقاع العبادة فى وقتها المعين لمصلحة اشتمل عليها الوقت"^(٢).

= الوقت، وبناء على ذلك فأقسام الواجب عند عامة الأصوليين ثلاثة: أداء، وإعادة، وقضاء، وعند الحنفية قسمان فقط: أداء وقضاء.

"الوافى فى أصول الفقه (٢٥/٢ - ٧٢٦) وكشف الأسرار (١٣٥/١ - ١٣٦) وشرح اللمع (٢٥٣) والمستصطفى (٩٥/١).

(١) انظر: مختصر ابن اللحام ص ٥٩، وشرح الكوكب المنير (٣٦٥/١) فقد عرفنا الأداء بقولهما: "الأداء ما فعل فى وقته المقدر له أولاً شرعاً" ويشبه تعريفهما تعريف الفناى الحنفى حيث قال: "الأداء ما فعل أولاً فى وقته المقدر له شرعاً"، فصول البدائع فى أصول الشرائع" (٨٢/١) والإبهاج (٧٥/١ - ٧٦).

(٢) تنقيح الفصول للقرافى ص ٧٢.



فـ"الإيقاع"؛ جنس في التعريف يشمل الأداء والقضاء.

وقوله: "فى وقتها المعين" يخرج به القضاء؛ فإنه إيقاع العبادة فى غير وقتها المعين أولاً.

وقوله: "شرعاً" يخرج الوقت المعين من غير الشرع؛ كالعرف والعقل.

وقوله: "لمصلحة اشتمل عليها الوقت" قيد يحترز به عن الوقت الذى عين لمصلحة المأمور به لا لمصلحة فيه؛ كالإسراع إلى إنقاذ غريق، أو المبادرة لإزالة منكر؛ فإن المصلحة -هنا- فى نفس الإنقاذ وإزالة المنكر سواء كان ذلك فى هذا الزمان الذى بادر فيه أو غيره.

وكما فى قولنا: الأمر المطلق^(١) يقتضى الفور^(٢)؛ فإنه يتعين الوقت الذى يلى ورود الأمر بعد فهم معناه، ولا يوصف فعله بالأداء فى الوقت، ولا بالقضاء فى غيره.

لأن هذا التعيين لم يكن من قبل الشارع، بل بطريق الضرورة العقلية^(٣).

(١) الأمر المطلق هنا هو الذى لم يحدد فعله بزمان بداية، ونهاية. انظر: ص ٧.

(٢) الفور: هو الإتيان بالمأمور به فى الزمن الذى يلى زمن وروده بعد فهم معناه، وما لا بد منه للإتيان بالمأمور به "تسنيف المسامع ١/ ١٩٤، والكاشف عن المحصول (٢٨٧/١)، والبحر المحيط (٣٣٦/١ - ٣٣٧).

(٣) بحوث فى علم أصول الفقه ص ١٩٣ - ١٩٤، ومصطلحات أصول الفقه ص ٣٢٥، وأصول الفقه الذى لا يسع الفقيه جهله ص ٦١.



ومع أن القائلين بالتعريف السابق يجعلون المندوب داخلاً فى مسألة الأداء ويجعل بعضهم الإعادة قسماً من الأداء لا قسماً له.

لكن نجد من ذكر تعريفاً صرح فيه بخروج الإعادة عن الأداء مع موافقته على التعريف السابق للأداء؛ حيث قال: "الأداء فعل العبادة فى وقتها المقدر لها شرعاً، بحيث لم تسبق بأداء مختل"^(١).

ويفسر الاختلال بما يشمل ترك الشروط أو الأركان لا ترك الفضائل والكمالات^(٢).

شرح التعريف الثانى وما فى معناه:

٢- فعل الواجب فى وقته المحدد له شرعاً أولاً^(٣):

هذا التعريف مثل التعريف الأول تماماً، لكن الفرق بينهما فى تخصيص التقسيم بالواجب فقط.

وهو ما طلب الشارع من المكلف فعله على سبيل الإلزام، فيخرج على هذا التعريف جميع المندوبات.

ومن التعاريف التى بمعنى هذا التعريف الذى يقصر الأداء والقضاء على الواجب فقط ما يلى:

(١) الإيهاج لابن السبكي (٧٤/١) ومنهاج الوصول مع شرحه نهاية السؤل (١٠٩/١).

(٢) للمرجع السابقة (١١٠/١ - ١١١).

(٣) المستصفى للقرالى (٩٥/١).



أ- الأداء:

عبارة عن الإتيان بالواجب في وقته مضيقاً كان أو موسعاً^(١). وكذلك تعريفه بقولهم: "الواجب إذا أدى في وقته سمي أداء"^(٢). وقوله: "الواجب" احتراز عن غير الواجب، كالنفل مثلاً؛ فلا يقال فيه أداء. وقوله: "في وقته" يخرج القضاء؛ فإنه عبارة عن إتيان ما فات وقته المحدود^(٣).

وهذه التعاريف السابقة للجمهور من الأصوليين.

ب- وهناك تعريف يوافق التعاريف السابقة لكنه مذكور في كتب الحنفية. وهو قولهم: "الأداء فعل الواجب في وقته المقدر له شرعاً"^(٤). وبالتأمل في هذه التعاريف للأداء سواء ما كان منها شاملاً للواجب والمندوب، أم خاصاً بالواجب فقط، تتضح الأمور الآتية: أولاً: أن العبادة الواجبة المحددة بالوقت من قبل الشارع يجرى فيها وصف الأداء باتفاق^(٥).

(١) المحصول للرازي (١/١٤٨).

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) المحصول (٢٧/١) وشرحه (٢٨٦/١ - ٢٨٧).

(٤) مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت (٨٥/١).

(٥) انظر: التعاريف الماضية في: الكاشف على المحصول (٢٨٧/١).



ثانياً: أن الأداء يشمل الواجب والمندوب عند الجمهور من الأصوليين^(١).

ثالثاً: أن التعاريف التي أغفلت قيد (أولاً) ورد عليها الاعتراض بمثل صلاة الظهر إذا فاتت على الشخص بنوم أو نسيان، ثم أتى بها عند التذكر، وكذا قضاء رمضان، بخلاف التعاريف التي صرحت بقيد أولاً؛ فقد سلمت من هذا الاعتراض^(٢).

رابعاً: أن التعاريف التي لم تقيد الوقت في الأداء بكونه مقدراً من الشارع يرد عليها الأمر المطلق على القول بأنه يفيد الفور إذا لم يأت به المأمور في أول الوقت؛ فإنه يسمى قضاء عند أصحاب هذه التعاريف؛ لأنه لم يفعل في وقته المعين، بخلاف من صرحوا بأن الوقت المقدر من قبل الشارع؛ حيث لا يرد عليهم مثل هذا الاعتراض^(٣).

خامساً: أن الإعادة عند الأكثر من أصولي المتكلمين داخلية في الأداء؛ لأن الأداء في نظرهم هو فعل المطلوب في وقته المقدر له شرعاً

(١) البحر المحيط (٣٣٢/١ - ٣٣٤) الإبهاج (٧٥/١ - ٧٦) وشرح الكواكب المنير (٣٦٥/١).

(٢) سلم الوصول إلى نهاية السؤل (١١٢/١).

(٣) انظر: الكاشف عن المحصول (٢٨٧/١) ونهاية السؤل مع سلم الوصول (١١٢/١) فما بعدها.



سواء كان سابقا أو مسبوقا أو منفردا، ما دام أن أدائه فى الوقت المقدر له شرعا^(١).

سادسا أن فعل بعض العبادة فى الوقت وبعضها خارجه لا يسمى أداء عند الجمهور من الأصوليين، وإن كان مذهب الفقهاء تسمية ذلك أداء -وخاصة الصلاة- لورود نصوص تدل على ذلك فى نظرهم^(٢).

وأن الأصوليين لم يخالفوه فى ذلك، وإنما نظروا إلى الكثير الغالب الشامل للعبادات المؤقتة جميعها^(٣).
ج- شرح التعريف الثالث:

وما فى معناه، أو ما يمكن تسميته بمسلك الحنفية.

(١) البحر المحيط (٣٣٢/١) والإبهاج (٧٦/١).

(٢) مثل حديث: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة" رواه البخارى فى صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة (١٤٥/١) ومسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة (٤٢٣/١)، وقال بعض العلماء: إن الحديث لا دلالة فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون هذا الحديث فىمن زال عنه الجنون، وبقي من الوقت ما يسع ركعة فيجب عليه الصلاة.

انظر: غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١٦، سلم الوصول على نهاية السؤل (١١٤/١)، والفتاوى (٣٦٣/٢٠)، و(٣٣٤/٢٣)، والاختيارات الفقهية ص ٥٣.

(٣) سلم الوصول (١١٢/١).



٣- الأداء: تسليم عين الثابت بالأمر^(١).

هذا التعريف شامل لكل المأمورات، سواء أكان الأمر فيها على سبيل الوجوب، أم على سبيل الندب.

ويشمل المأمورات المؤقتة، وغير المؤقتة على حد سواء.

كما يدخل فيه ما كان من حقوق الله تعالى، وما كان من حقوق العباد. لذلك كان التعريف المرجح لدى كثير من الأصوليين، وخاصة الحنفية^(٢).

وكان سبب ترجيحه بالإضافة إلى ما سبق أن فيه ميلاً إلى المعنى اللغوي للأداء^(٣).

ومن التعاريف القريبة من هذا التعريف عند الحنفية: قولهم: "الأداء اسم لفعل تسليم ما طلب من العمل بعينه"^(٤).

وواضح من هذا التعريف شموله للواجب والمندوب؛ لأن كلا منهما مطلوب، وأيضاً شموله لحقوق الله تعالى وحقوق عباده. وقولهم: "تسليم عين الواجب بسببه إلى مستحقه"^(٥).

(١) التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة (١٦٠/١).

(٢) أصول الشاشي مع عمدة الحواشي ص ١٤٦، وتقويم الأدلة في أصول الفقه ص ٨٧.

(٣) أصول السرخسي (٤٤/١).

(٤) تقويم الأدلة في أصول الفقه ص ٨٧.

(٥) أصول السرخسي (٤٤/١).



ويستشهد على هذا التعريف بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(١).

ومن السنة بحديث: "أدّ الأمانة إلى من ائتمنك"^(٢)، وهذا يؤيد ما سبق أن الحنفية مالوا ف تعريفهم للأداء إلى المعنى اللغوي^(٣).

والمقصود بـ: "عين الثابت بالأمر" الوارد في تعاريف الحنفية هو الإتيان بالمأمور به، أى: المطلوب فعله على الوجه الذى طلبه الشارع تماماً، من غير مخالفة، مثل: رد المغصوب عينا؛ فإنه هو الذى طلب الشارع، أما رد القيمة عند هلاك العين؛ فذلك ليس عين المطلوب من الشارع رده، بل هو بدل عن رد العين، يصار إليه عند الضرورة.

وكذلك أداء الصلاة فى وقتها، فهو عين المطلوب من الشارع، أما أدائها بعد الوقت؛ فذلك بدل للمطلوب، يصار إليه عند الأعذار والضرورات؛ فكان مثل المطلوب فعله لا عين المطلوب فعله.

وهنا أشير إلى أن كل تعريف أتى بلفظ تسليم الواجب، أو أداء الواجب فهو على رأى من يخصص الأداء والقضاء بالأمر الواجب، ولم

(١) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٥٨).

(٢) هذا الحديث: رواه أبو داود فى كتاب البيوع والإجازات، باب فى الرجل يأخذ حقه من تحت يده (٨٠٥/٣)، والترمذى فى كتاب البيوع، باب رقم (٣٨)، (٥٦٤/٣)، وقال "هذا حديث حسن غريب".

(٣) البحر المحيط (٢٣٣/١).



يجعله حقيقة في النذب إلا إذا حملنا (الواجب) على الثابت؛ فحينئذ تتفق التعاريف في تناولها للواجب والمندوب؛ لأن كلا منهما ثابت بدليله.

وقد صرح في التنقيح أن التعبير بـ: "الثابت بالأمر" دون الواجب به يدل على أن الأداء يشمل النوافل، كما أن إطلاق التعبير من غير تقييد بالوقت يشير إلى شمول التعريف أداء الزكوات، والأمانات، والمنذورات المطلوبة والكفارات.

وقد اعترض على هذا التعريف بأنه يشمل الإتيان بالمباح الذي ورد الأمر به.

وأجيب بأن الثابت بالأمر لا يكون إلا واجباً أو مندوباً.

أما المباح فليس بمأمور به عند التحقيق^(١).

(١) التلويح مع التوضيح (١٦١/١ - ١٦٢).

قال التفنيزاني في التلويح:

(١٦١/١): "وعند أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - الأداء والقضاء من أقسام المأمور به مؤقتاً كان أو غير مؤقت؛ فالأداء تسليم عين الثابت بالأمر واجباً كان أو نفلاً. والقضاء تسليم مثل الواجب بالأمر. والمراد بالثابت بالأمر:

ما علم ثبوته بالأمر، لا ما ثبت وجوبه؛ إذ الوجوب إنما هو بالسبب، وحينئذ يصح تسليم عين الثابت مع أن الواجب وصف في الذمة لا يقبل التصرف من العبد، فلا يمكن أداء عينه، وذلك أن الممتنع تسليم عين ما وجب بالسبب وثبت في الذمة، لا تسليم عين ما علم ثبوته بالأمر، كفعل الصلاة في وقتها، أو إتياء ربع العشر، والحاصل أن العينية والمثلية بالقياس إلى ما علم ثبوته من الأمر =



وأقول: إن أكثر الأصوليين من الحنفية لم يذكروا فى تعريفهم للأداء الوقت قصداً منهم أن الأداء يجرى فى المؤقتات وغيرها، بناء على المعنى اللغوى للأداء، ومن ذكر منهم الوقت فقد أوله بأن المراد به الظرفية لا التقييد، ذكر فى ميزان الأصول بعد قوله: "الأداء عبارة عن تسليم عين الواجب فى وقته المعين شرعاً مطلقاً"^(١).

الأداء فى المؤقت: الإتيان بعين الواجب فى وقته الشرعى، وفى غير المؤقت مطلقاً، أى: الإتيان به مطلقاً.

وبالنظر فى التعاريف التى ذكرها الأصوليون من الحنفية للأداء، يمكن تقسيمها إلى قسمين:

= لا ما ثبت بالسبب فى الذمة، وعلى هذا لا حاجة إلى ما يقال: إن الشرع شغل الذمة بالواجب ثم أمر بتفريغها؛ فأخذ ما يحصل به فراغ الذمة حكم ذلك الواجب، كأنه عينه، والثابت بالأمر أعم من أن يكون ثبوته بصريح الأمر، كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٤٣) "أو بمعناه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ سورة آل عمران: جزء من الآية رقم (٩٧)، ثم ذكر أن التعبير بالثابت بالأمر دون الواجب به ليعم أداء النوافل، وأما فى القضاء فاعتبر الواجب؛ لأنه مبنى على كون المتروك مضموناً، والنفل لا يضمن بالترك.

"التلويح (١٦١/١ - ١٦٢)، وكشف الأسرار على أصول البزدوى (١٣٤/١).

(١) ميزان الأصول للسمرقندى: (ص ٦٢) فما بعدها، ونهاية الوصول إلى علم الأصول لابن الساعاتى (١/١٦٣).



الأول:

التعاريف التى جعلت الأداء شاملاً للواجب والمندوب مؤقتاً أو غير مؤقت.

والثانى:

التعاريف التى قصرت مفهوم الأداء على تسليم عين الواجب مؤقتاً أو غير مؤقت إلى مستحقه.

والسبب فى ذلك هو أن الأداء وصف للمأمور به، فمن جعل الأمر حقيقة فى المندوب - كما هو حقيقة فى الواجب - وقال: إن مقتضى الأمر الندب عرف الأداء: بـ "ما طلب من العمل بعينه؛ فيدخل فيه النفل، ومن خص الأمر بالوجوب قال: الأداء تسليم عين الواجب بالأمر"^(١).

(١) أصول السرخسى: (٤٤/١)، وكنز الوصول بهامش كشف الأسرار (١٣٣/١) وميزان الأصول ص ٦٢، ومسلم الثبوت (٨٥/١) وبدیع النظام لابن الساعاتى (١٦٣/١) والمغنى فى أصول الفقه ص ٥٢.

قلت: وهناك سبب ثالث أشار إليه ابن السمعانى فى القواطع، وهو أن الوجوب يختلف عن وجوب الأداء؛ لأن الواجب يثبت بالسبب، وجوب الأداء يثبت بالخطاب، أو ما فى حكمه، وهذا مذهب الحنفية، والجمهور لا يفرقون بين ثبوت الحكم بالسبب وجوب الأداء بالخطاب، إلا بالاعتبار، فهما عند الجمهور شئ واحد، فالذى ثبت به الحكم والذى وجب به الأداء هو خطاب الشرع. قواطع الأدلة (٥٦٨/٤) - (٥٦٩).



المبحث الثانى

شمول وصف الآداء والقضاء للمندوب

وفيه مطالب:

المطلب الأول: المندوب فى اللغة.

المطلب الثانى: المندوب فى الاصطلاح.

المندوب فى اللغة:

المندوب فى اللغة اسم مفعول، وأصله المندوب إليه، حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال، يقال: ندبه إلى الأمر، كنصره، دعاه وحثه ووجهه.

وقيده بعضهم بالدعاء إلى أمر مهم^(١)، ومنه قول الشاعر:

لا يسألون أخاهم حين يندبهم فى النائبات على ما قال برهانا^(٢)

(١) الصباح للجوهري: (٢٣٣/١)، والمصباح المنير (٨١٩/٢ - ٨٢٠)، والقاموس المحيط (١/).

(٢) البيت لقريط بن أنيف العنبري، من قصيدة له: انظر: لسان العرب، مادة (ن د ب) (٦٥٦/١)، وشرح الحماسة للتبريزي (١٩/١)، واختيارات ابن القيم الأصولية (١٢٠/١).



المندوب فى الاصطلاح:

اختلف الأصوليون فى تعريف المندوب اصطلاحاً بناء على أنه مأمور به أو لا؟ وبناء على انقسام الأمر إلى أمر جازم فقط أو أمر جازم، وأمر غير جازم.

ومن التعاريف التى ذكرت للمندوب اصطلاحاً ما يلى:

١- "ما طلب الشرع فعله طلباً غير جازم"^(١).

٢- "ما يمدح فاعله، ولا يذم تاركه من حيث هو تارك له".

نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾^(٢)، وحيث إن هذا المبحث معقود لبيان كون المندوب مأموراً به أو لا، تنتقل إلى آراء الأصوليين فى المسألة.

فنقول: حيث كان الواجب والمندوب من آثار الأمر باعتبار المأمور به عند الأكثرين من علماء الأصول، وقع الاتفاق على وصف الواجب بالأداء؛ لأن الأداء من أقسام المأمور به.

(١) ينظر فيهما: المنتهى لابن الحاجب ص ٣٩، والحدود للباجي ص ٥٥،

والمستصفى (٤٢/١)، والبحر المحيط (٢٨٤/١)، وشرح الكوكب المنير (٤٠٢/١)

وكشف الأسرار على أصول اليزدوى (٣١١/١).

(٢) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٨٢).



فقد جاء فى التنقيح مع التوضيح: "فصل: الإتيان بالمأمور به نوعان: أداء وقضاء".^(١)

ومن أجل أن الواجب مأمور به، باتفاق جعل السرخسى ومن وافقه الأداء من حكم الواجب بالأمر؛ لأن موجب الأمر الوجوب الذى متعلقه الواجب، والأداء يجرى فيه^(٢).

وأيضاً لا خلاف فى أن صيغة الأمر "افعل" تتعلق بالمندوب — كما سبق فى الآية الكريمة.

وإنما وقع الخلاف فى لفظ (أ م ر) هل يتناول المندوب حقيقة^(٣) أو لا؟

فإذا تناوله بطريق الحقيقة سُمى مأموراً به حقيقة؛ فيكون فعله فى وقته المقدر له شرعاً أولاً أداء، كما أن فعل الواجب كذلك أداء باتفاق، وكان للأصوليين فى ذلك قولان:

(١) التنقيح مع شرحه التوضيح: (١٥٦/١)، فما بعدها، وأصول السرخسى (٤٤/١) والمغنى فى أصول الفقه للخبازى (ص ٥٢) ومرآة الأصول مع حاشية الأزميرى (٢٥٠/١).

(٢) أصول السرخسى (٤٤/١).

(٣) الحقيقة: فعيلة، أو فاعلة بمعنى الثابتة أو المثبتة فى محلها.

واصطلاحاً: هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له باصطلاح يقع به التخاطب "معجم مصطلحات أصول الفقه ص ١٨١" ومختار الصحاح ص ١٤٧، والتعريفات ص ٨٩.



الأول:

أن المندوب لا يتصف بالأداء إلا على سبيل المجاز^{(١)(٢)}.

الثاني:

أنه يتصف بالأداء حقيقة؛ لأن الأمر يشمل الواجب والمندوب^(٣).

(١) المجاز: أصله مَجُوز، تحركت الواو بعد حرف صحيح فنقلت حركتها إلى ما قبلها، وقلبت ألفاً، وهو اسم مكان أو اسم مصدر.

وفي الاصطلاح: الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولاً في اصطلاح يقع به التخاطب لمناسبة وقرينة تمنع من إرادة المعنى الأول. (المرجع السابق ص ٣٨٥)، والمصباح المنير ص ١١٤، ونهاية السؤل (٢٣١/١) وتفتيح الفصول ص ٤٢، وتشنيف المسامع (٢٣٤/١ - ٢٣٥).

(٢) هو مذهب معظم الحنفية، واختاره بعض الشافعية، وبعض الحنابلة، ونسبه ابن اللحام الحنبلي وابن النجار إلى أبي الخطاب، لكن ما ذكره أبو الخطاب في كتابه التمهيد يفيد خلاف ما نسبوه إليه؛ حيث قال: "مسألة إذا قام دليل يمنع من حمل الأمر على الوجوب؛ فإنه حقيقة في المندوب، نص عليه الإمام أحمد، فقال: "إذا أمّن القارئ فأمنوا؛ فإنه أمر من النبي -ﷺ- رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، ولفظهما: "إذا أمّن الإمام فأمنوا؛ فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه" صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب جهر الإمام بالتأمين (١٩٠/١)، وصحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التسميح والتحميد والتأمين (٣٠٧/١).

انظر: أصول السرخسي (٤٤/١) والفصول في الأصول (٨١/٢) ومسلم الثبوت (١١١/١) واللمع ص ٧، والمحصول للرازي (١/١ ق ٣٥٣ - ٣٥٤) والقواعد والفوائد لابن اللحام ص ٦٣، وتشنيف المسامع بجمع الجوامع (٢٣٤/١).

(٣) أولاً ينبغي أن يعلم بأنه إذا قيل: الأمر يشمر المندوب عند الجمهور، فالمراد به المندوب المؤقت، لا مطلق مندوب؛ لأن الأداء والقضاء لا يجريان عندهم في غير =



أدلة أصحاب القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأن المندوب لا يكون مأموراً به إلا على سبيل المجاز بأدلة منها:

=المؤقت، وهذا الرأي أعنى الذى يرى أن المندوب مأمور به حقيقة، قال به من الشافعية أبو حامد الأسفرائينى، وأبو بكر الباقلانى وابن الحاجب المالكى، والقاضى أبو يعلى وابن قدامة، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد -رحمه الله- ووردت حكايته فى كتاب المسودة عن ابن عقيل؛ حيث قال: "مثاله: لفظ الأمر، إذا أريد به النذب، فهو حقيقة فيه على ظاهر كلامه، واختاره أكثر أصحابنا القاضى وابن عقيل، وقال به من الحنفية: أبو زيد الدبوسى، وصدر الشريعة" المسودة (٨٦/١ - ٨٧) والمستصفى (٧٥/١) والتقريب والإرشاد (٢٩١/١)، والبرهان (٢٤٩/١)، ومختصر ابن الحاجب (٤/٢، ٥)، وحصول المأمول من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فى علم الأصول ص ٣٧٢ - ٣٧٣، واختيارات ابن القيم الأصولية (ص ١٢٧ - ١٢٨)، وإحكام الفصول للباغى فقرة (٥٠)، والمحصول لابن العربى (ص ٢٧)، والعدة (٢٤٨/١٥٨/١) والتقويم فى أصول الفقه (ص ٦٧)، والتلويح (٦٧/١).

وينظر فى تأويل كلام أبى زيد الدبوسى فى هذه المسألة مرآة الأصول مع حاشية الأزميرى (٢٥١/١)؛ حيث قال: إنه إما أن يكون حكاية من غير أن يكون مختاراً للحاكى، أو بالنظر إلى ما بعد الشروع؛ فإن النفل بعد الشروع لا يبقى نفلاً، بل يكون واجباً مأموراً به وأداء، وإن لم يكن قبله كذلك، وكلام أبى زيد هو: ثم الأداء نوعان: واجب كالفرض فى وقته، وغير واجب كالنفل) تقويم الأدلة مخطوط ورقة ص ٤٢.



١- أن الأحاديث النبوية الكثيرة تفيد أن المندوب غير مأمور به حقيقة؛ كقول الرسول -ﷺ-: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء" (١).

وقوله -ﷺ- لبريرة رضى الله عنها: "لو راجعني"؛ فقالت: يا رسول الله تأمرني؟ فقال: "لا، إنما أنا شافع" قالت: لا حاجة لي فيه (٢).

وجه الدلالة:

أن الرسول -ﷺ- قد نفى الأمر في الحديثين مع أن السواك والشفاعة كل منهما مندوب إليهما، فدل ذلك على أن المندوب غير مأمور به (٣).

ونوقش هذا الاستدلال:

بأن الأمر المنفى عن المندوب هو الأمر الجازم دون أمر النذب (٤).

(١) هذا الحديث: رواه البخارى فى صحيحه، كتاب الصوم، باب السواك الرطب واليابس للصائم (٢٣٤/٢)، وأحمد فى مسنده (٢٥٠/٢).

(٢) هذا الحديث: رواه البخارى فى صحيحه، كتاب الطلاق، باب شفاعة النبى -ﷺ- فى زوج بريرة (١٧١/٦ - ١٧٢) وأبو داود فى كتاب الطلاق، باب المملوكة تعتق وهى تحت حر أو عبد (٦٧٠/٢ - ٦٧١).

(٣) الإحكام للأمدى (٩٢/١)، والعدة لأبى الخطاب (٢٥٤/١)، والتمهيد لأبى الخطاب (٢٥٦/١).

(٤) الإحكام (٩٢/١)، وفواتح الرحموت (١١١/١).



٢- قالوا: لو كان المندوب مأموراً به حقيقة، لكان تركه معصية؛ لأن تركه مخالفة للأمر، وليس الأمر كذلك، فلم يقل أحد بأن ترك المندوب معصية^(١).

وأجيب عن هذا الاستدلال:

بأنه إنما لم يسم فاعله عاصياً؛ لأن اسم المعصية مختص بمخالفة أمر الحتم والإيجاب لا بمخالفة مطلق أمر^(٢).

٣- وقالوا أيضاً: إن حقيقة الأمر في القول المخصوص وهو صيغة "افعل"، وهذا القول المخصوص حقيقة في الإيجاب فقط، فالأمر حقيقة فيه، والمندوب ليس بمأمور به لعدم الحتم واللزوم فيه^(٣).

أجيب عن هذا الاستدلال:

بأنه محل الخلاف كما سبق هو لفظ (أ م ر) لا صيغة "افعل" التي هي مدلول الأمر، فقايل هذا القول يسلم أن صيغة "افعل" حقيقة في الوجوب فقط عند الإطلاق، ويمنع أن يكون لفظ "أمر" حقيقة في الوجوب

(١) التمهيد لأبي الخطاب (٢٥٦/١)، وروضة الناظر ص ٢١.

(٢) الإحكام للأمدى (٩٢/١) وروضة الناظر ص ٢١.

وورد في العدة: "الجواب بأنه لا يقال: خالف أمر الله وعصاه على الإطلاق لئلا يلتبس بالواجب، فأما مع التقيد؛ فإنه يقول: خالف أمر الله المندوب، وبه أجاب أبو الخطاب الكلوزاني" والعدة (٢٥٤/١) والتمهيد (٢٥٧/١) وشرح اللمع (١٥٨/١).

(٣) فواتح الرحموت (١١١/١).



فقط، بل لفظ "أمر" حقيقة في الوجوب والندب كما أن لفظ العموم حقيقة في العام المطلق والعام المخصوص^(١).

٤- قالوا: لو كان المندوب مأموراً به حقيقة لم يصح نفى الاسم عنه؛ لأن حد الحقيقة في الأسامي هو: أن لا يجوز نفيها عما هي حقيقة فيه؛ كالواجب، لكن جواز النفي صحيح وثابت، فإن المكلف لو قال:

(١) قال التفتازاني في التلويح عند مسألة: "إذا أريد بالأمر الإباحة، أو الندب، قال فخر الإسلام: زعيم بعضهم أنه حقيقة، وقال الكرخي والجصاص: إنه مجاز، والظاهر أن هذا الاختلاف ليس في صيغة الأمر لوجهين:
أحدهما:

أن فخر الإسلام رحمه الله تعالى - بعد ما أثبت كونها حقيقة للوجوب خاصة ونفى الاشتراك، اختار القول الأول، وهو أن الأمر حقيقة، إذا أريد به الإباحة، أو الندب، وقال: هذا أصح.

وثانيهما:

أنه استدل على كونه مجازاً بصحة النفي، مثل: ما أمرت بصلاة الضحى، أو صوم أيام البيض، ولا يخفى أنه لا دلالة في هذا على كون صلوا صلاة الضحى، أو صوموا أيام البيض مجازاً، وإنما يدل على أن إطلاق لفظ الأمر على هذه الصيغة ليس بحقيقة، بل الخلاف في أن إطلاق لفظ (أمر) على الصيغة المستعملة في الإباحة والندب كما في قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٦٠)، وقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ سورة النور: جزء من الآية رقم (٣٣)، ونحو ذلك، حقيقة أو مجاز.

وهذا ما ذكر في أصول ابن الحاجب وغيره أن المندوب مأمور به التلويح

(١٥٦/١).



"ما أمرني الله بصوم ست من شوال" كان صادقاً، ولو قال: "ما أمرني الله بصوم رمضان" كان كاذباً، ولو قال: "ما أمرني الله بصلاة الضحى" كان صادقاً، ولو قال: "ما أمرني الله بصلاة الظهر" كان كاذباً، فالمندوب غير مأمور به حقيقة، بل يتناول له لفظ الأمر مجازاً^(١).

وقد أجاب أبو يعلى القاضى وأبو الخطاب بعدم التسليم بصحة نفيه على الإطلاق، وإنما تنفيه بقيد، وهو أن تقول: أنا غير مأمور بصلاة ركعتين، وصيام يوم الخميس، أمر إيجاب، أو يقول: أنا غير مأمور بذلك على وجه الإيجاب والإلزام^(٢).

أدلة القول الثانى:

استدل من قال: إن المندوب مأمور به حقيقة بأدلة منها:

١- ما اشتهر بين الأصوليين جميعاً من قسمة الأمر إلى: أمر إيجاب وأمر نذب، ومورد القسمة مشترك^(٣).

وهذا إشارة منهم إلى وجه الحصر فى أقسام الحكم التكاليفى فى خمسة أقسام؛ حيث قالوا فى وجه الحصر: إن الخطاب الشرعى إما أن يرد باقتضاء الفعل أو تركه، أو التخيير فيه بين الفعل والترك، فإن ورد

(١) الفصول فى الأصول للجصاص (٨١/١)، وأصول السرخسى (١٥/١).

(٢) العدة (٢٥٥/١)، والتمهيد لأبى الخطاب (٢٥٧/١/١)، والإمام الباجى وآراؤه الأصولية ص ١٥١، وإحكام الفصول للباغى ص ١٩٤.

(٣) المستنصفى (١٩٦/١)، والإحكام للأمدى (١٠٤/١)، وشرح مختصر الروضة (٣٥٤ - ٣٥٥).



الخطاب بإقتضاء الفعل؛ فإما أن يكون بطريق الجزم وهو الواجب، أو بطريق الطلب غير الجازم، وهو المندوب.

وإن ورد الخطاب باقتضاء الكف عن الفعل؛ فإما أن يكون بطريق الطلب الجازم عن الكف وهو المحرم، أو لا بطريق الطلب الجازم عن الكف عن الفعل، وهو المكروه.

وإن كان ورود الخطاب الشرعى بطريق التخيير فهو الإباحة.

فقد انقسم طلب إيجاد الفعل إلى إيجاب وندب، وكل شئ قسم إلى أقسام، فاسم ذلك الشئ صادق على كل واحد من تلك الأقسام، كما إذا قلنا: الحيوان إما ناطق أو غير ناطق؛ كالفرس والطائر والشاة، فاسم الحيوان صادق على الجميع، وكل واحد من هذه يسمى حيواناً فكذا الأمر يصدق على الواجب والمندوب، وهذا معنى قولنا: إن مورد القسمة مشترك بين أقسام ذلك المعنى^(١).

٢- أن المندوب طاعة بالاتفاق، وهو بذلك يفارق المباح والمحذور، ولم يكن طاعة إلا لتعلق الأمر به، وليس لشئ آخر؛ فيكون مأموراً به حقيقة؛ لأن الطاعة فعل المأمور به^(٢).

(١) المراجع السابقة، والممسودة (٨٧/١ - ٨٨).

(٢) الإحكام للأمدى (٩١/١).

قال الأمدى: وتسمية المندوب طاعة ليست لذات المندوب إليه، وخصوص نفسه، وإلا لكان طاعة بتقدير ورود النهى عنه، ولا لصفة من الصفات التى يشاركه فيها غيره -



نوقش هذا الاستدلال:

بأن الطاعة لا تكون فعل المأمور به فقط، بل وفعل المندوب إليه، فلا يتم الاستدلال^(١).

لكن يجاب عن هذا بأن المخالفين لا ينفون ذلك، بل يقولون بأن فعل المندوب يسمى طاعة؛ لأجل أنه فعل المأمور به^(٢).

٣- إن المندوب مستدعى ومطلوب؛ كالواجب، إلا أن الواجب مع ذم تاركه، والمندوب مطلوب مع عدم ذم تاركه، والطلب أمر الشارع،

= من الحوادث، وإلا لكان كل حادث طاعة، ولا لكونه مراداً لله تعالى، وإلا لكان كل مراد الوقوع طاعة، وليس كذلك، ولا لكونه مثاباً عليه؛ فإنه لا يخرج عن كونه طاعة، وإن لم يثب عليه، ولا لكونه موعوداً بالثواب عليه؛ لأنه لو ورد فيه وعد لتحقيق، لاستحالة الخلف في خبر الشارع، والثواب غير لازم له بالإجماع، والأصل عدم ما سوى ذلك؛ فتعين أن يكون طاعة لما فيه من الأمر، فامتثال الأمر يسمى طاعة، ولهذا يقال: فلان مطاع الأمر.

انظر: البرهان للجويني (١/١٤٩)، والعدة (١/٢٥٠ - ٢٥٣)، ومختصر المنتهى وشرح العضد (٢/٥).

(١) فواتح الرحموت (١/١١٢).

(٢) أنظر: الإحكام للآمدي (١/٩١)، وروضة الناظر ص ٢١، وشرح الكوكب المنير (١/٤٠٦) ومختصر المنتهى مع شرح العضد (٢/٥).



قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾^(١) والأصل في الإطلاق الحقيقة^(٢).

٤- إنه قد جاء إطلاق الأمر على المندوب في نصوص الشارع مما يدل على أنه مأمور به حقيقة، ومن أمثلة ذلك بالإضافة إلى ما سبق؛ قوله تعالى: ﴿وافعلوا الخير﴾^(٣) ومن الخير ما هو مندوب^(٤).

٥- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:- "والتحقيق في مسألة أمر الندب -مع قولنا:- إن الأمر المطلق يفيد الإيجاب - أن يقال: الأمر المطلق لا يكون إلا إيجاباً، وأما المندوب إليه فهو مأمور به أمراً مقيداً لا مطلقاً؛ فيدخل في مطلق الأمر لا في الأمر المطلق، يبقى أن يقال: فهل يكون حقيقة أو مجازاً؟ فهذا بحث اصطلاحى^(٥).

(١) سورة النحل: جزء من الآية رقم (٩٠).

(٢) أنظر: المراجع السابقة.

(٣) سورة الحج: جزء من الآية رقم (٧٧).

(٤) مذكرة أصول الفقه للشيخ/ محمد الأمين ص ٤٢.

(٥) المسودة لآل تيمية (٨٦/١ - ٨٧).

وقد حقق ابن القيم رحمه الله هذه المسألة بما يزيل الإشكال، وزاد على كلام شيخه ما هو مفيد، فانظره في بدائع القوائد (٩٢/٤ - ٩٣)، والفروق للقرافي (١٢٧/١ - ١٢٨)، البرهان (٢٤٩/١ - ٢٥٠)، والحاصل (٤٦٥/١) وفواتح الرحموت (١١٢/١)، والبحر المحيط (٢٨٧/١ - ٢٨٨).



ومن خلال أدلة أصحاب المذهب الثانى، ومناقشتهم لأدلة القول الأول، يظهر رجحان القول بأن المندوب مأمور به حقيقة^(١). وإذا ثبت أنه مأمور به حقيقة؛ فإن الأداء يشمل لكونه مأمورا به، وهذا عند الجمهور يشترط فيه أن يكون موقتا، أما عند الحنفية فلا يشترطون فى الأداء كما مر الوقت.

(١) وهو الذى ذهب إليه أكثر الشافعية والحنابلة، واختاره من الحنفية البزدوى، كما أنه وجد للمالكية، وحكاها الباجى عن محققى المالكية؛ كالقاضى أبى بكر، والقاضى أبى جعفر.

التقريب (١/١٩١)، والحكم التكليفى للبيانونى (ص ١٨٢ - ١٨٣)، وبحوث فى علم أصول الفقه للدكتور/ أحمد الحجى الكردى (ص ٢٣١ - ٤٣٢). وعن كون الخلاف لفظيا أو معنويا ينظر: البرهان للجوينى (١/٢٤٩ - ٢٥٠)، والعضد (٢/٥)، وفواتح الرحموت (١/١١٢)، والحكم التكليفى (ص ١٨٢ - ١٨٣).

قال المازرى: "وهذه المسألة إنما يرجع فيها إلى النقل عن العرب، ولما فقده القوم رجعوا إلى الاستدلال على ما عند العرب، فمن أثبتة مأمورا به استدل بإجماع الأمة على أن التنفل بالأسحار والتسميح وتكر الله بالعشى والإبكار طاعة الله تعالى، والطاعة عندنا موافقة الأمر، والدليل قوله تعالى: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ سورة التحريم: جزء من الآية رقم (٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا أُعْصِي لَكَ أَمْرًا﴾ سورة الكهف جزء من الآية رقم (٦٩)، وقوله تعالى: ﴿أَفَعْصِيتُ أَمْرًا﴾ سورة طه: جزء من الآية رقم (٩٣)، فجعل مخالفة الأمر معصية، والطاعة تقيض المعصية، فلتكن الطاعة موافقة الأمر، كما كانت المعصية مخالفة الأمر.

وإذا ثبت كون الطاعة موافقة الأمر، وثبت كون المندوب طاعة، أنتج ذلك كون المندوب إليه مأمورا به، وإذا عمل هذا على طريقة أهل المنطق قيل: كل مندوب إليه طاعة، وكل طاعة مأمور بها، فهاتان مقدمتان نتيجتهما موضوع الأولى ومحمول الثانية، وهو كل مندوب إليه مأمور به.

إيضاح المحصول من برهان الأصول (ص ٢٢٠ - ٢٢١)، وتشنيف المسامع (١/٢٣٦)، والبرهان (١/١٧٨)، والبحر المحيط (١/٢٨٧).



المبحث الثالث

وصف العبادات غير المؤقتة بالأداء

سبق تعريف الوقت^(١) الذي يكون فعل المطلوب فيه أداء وخارجه يكون قضاء على حسب الاصطلاح الأصولي.

وقبل بيان آراء الأصوليين في بيان وصف العبادات غير المؤقتة بالأداء وعدمه يحسن أن نعرف العبادة المؤقتة وماذا نريد بالعبادات غير المؤقتة؟.

فنقول: العبادات المأمور بها تنقسم بحسب الوقت إلى عبادات مؤقتة، وعبادات غير مؤقتة (مطلقة).

أ- فالعبادة المؤقتة ما كانت تتعلق بوقت محدد شرعا؛ بحيث لو فات فعلى العبادة في ذلك الوقت صار فعلها بعده قضاء؛ كالصلوات الخمس، وصيام رمضان؛ فإن الشرع قصد هنا زمنا معيناً لإتيانها فيه. جاء في تقويم الأدلة: "العبادات مؤقتة وغير مؤقتة.

أ- المؤقتة:

ما اختص جوازها بوقت معين تفوت العبادة بفوته^(٢).

(١) أنظر: ص ٥.

(٢) تقويم الأدلة في أصول الفقه ص ٦٧، وميزان الأصول ص ٢١٤، وفتح الغفار (٦٦/١).



٢- وقيل: ما كانت متعلقة بوقت محدود يكون الإتيان بها بعده قضاء، أو غير مشروع، وجعل منها بهذا التفسير قضاء رمضان، وصيام الكفارات، وصيام النذور المطلقة لتعلقها بوقت مقدر، وهو النهار؛ بحيث يكون الإتيان بها بعد هذا الوقت غير مشروع^(١).

والتعريف الأول أرجح؛ لأن النهار داخل في مفهوم الصوم لا أن طلبه مقيد به، فقضاء رمضان، وصيام الكفارات، وصيام النذر المطلق من العبادات المطلقة لا المؤقتة^(٢).

ب- والعبادات غير المؤقتة أو المطلقة:

هى ما لم تكن متعلقة بوقت معين من العمر شرعاً، فأما أصل الوقت؛ فإنه لا بد منه؛ لأن الأمور به فعل، والفعل يحتاج إلى الوقت، قال فى تقويم الأدلة: "... وغير المؤقت ما لم يذكر لها وقت؛ وكان اعتباره لغوا فى حق جواز أدائها"^(٣).

وذلك مثل العشر، والزكاة، وأدخل فيها الحنفية صدقة الفطر؛ لأنها وجبت طهرة للصائم عن اللغو والرفث، لكن ابن الهمام منهم يرى أنها من المؤقتة وإخراجها بعد يوم الفطر قضاء لما روى عن ابن

(١) كشف الأسرار على أصول البزدوى (١٣/١)، والإبهاج شرح المنهاج (٧٥/١) وأصول السرخسى (٤٢/١).

(٢) أنظر: ميزان الأصول فى نتائج العقول ص ٢١٠، والتحرير مع تيسير التحرير (١٨٧/٢).

(٣) تقويم الأدلة فى أصول الفقه ص ٦٧.



عمر -رضي الله عنهما- قال: أمرنا رسول الله -ﷺ- أن نخرج صدقة الفطر قبل الصلاة، ويقول: أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم^(١)، فالتقييد بيوم الفطر يفيد أن إخراجها بعد يوم للفطر ليس أداء بل قضاء^(٢).

إذا علم معنى العبادات المؤقتة وغير المؤقتة فنقول: لا يوجد خلاف يعتد به في أن لفظ الأداء بحسب اللغة يطلق على الإتيان بالمأمورات المؤقتة وغيرها، كأداء الديون والخراج والجزية والأمانة^(٣).

وأما بحسب العرف والاصطلاح الأصولي فقد اختلف الأصوليون في ذلك.

فقال الحنفية:

إن الأداء قسم من أقسام المأمور به، سواء كان مؤقتاً أو غير مؤقت.

(١) الحديث بهذا المعنى، رواه البيهقي عن ابن عمر في كتاب الزكاة، باب وقت إخراج زكاة الفطر، السنن الكبرى (٤/١٧٥)، والدارقطني في كتاب زكاة الفطر (٢/١٥٣).

(٢) أنظر: كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (١/٢١٣)، وشرح المنار لابن مالك ص ٢٢٢.

(٣) سلم الوصول إلى نهاية المسول (١/١١٠).



جاء فى مرآة الأصول:

".... وعندنا هما (الأداء) و(القضاء) من أقسام المأمور به مؤقتا كان الأمر أو غيره، ولهذا لم يعتبر فى التعريف أى تعريف الأداء التقيد بالوقت^(١)."

واستدلوا على ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٢).

وجه الدلالة:

هو أن الآية الكريمة نزلت فى تسليم مفتاح الكعبة وهو غير مؤقت^(٣).

(١) مرآة الأصول مع حاشية الأزمرى (٢٥٠/١) وشرح التلويح على التوضيح (١٦٠/١) والمصباح المنير (٩/١) والمفردات فى غريب القرآن كتاب الألف ص ١٤.

(٢) سورة النساء: جزء من الآية رقم (٥٨).

(٣) قال الفخر الرازى:

روى أن رسول الله -ﷺ- لما دخل مكة المكرمة يوم الفتح أغلق عثمان بن طلحة بن عبد الدار -وكان سادن الكعبة- باب الكعبة، وصعد السطح، وأبى أن يدفع المفتاح إليه، وقال: لو علمت أنه رسول الله -ﷺ- لم أمنعه، فلوى على بن أبى طالب يده وأخذه منه، وفتح ودخل رسول الله -ﷺ-، وصلى ركعتين، فلما خرج سأله العباس أن يعطيه المفتاح، ويجمع له السقاية، والسدنة، فنزلت هذه الآية، فأمر عليا أن يرده إلى عثمان، ويعتذر، فقال عثمان لعلى: أكرهت، وأذيت ثم جئت ترفق، فقال: لقد أنزل الله فى شأنك قرآنا، وقرأ الآية، فقال عثمان: أشهد أن لا إله إلا الله، =



وأجاب عن هذا الاستدلال:

الزركشى بقوله: "ولأصحابنا أن هذا المعنى اللغوى والكلام فى الاصطلاحى^(١)."

وأقول: إن هذا الاعتراض إنما يرد على بعض المخالفين الذين يعترفون بوجود معنى اصطلاحى خاص^(٢).

وأما الذين يمنعون من وجود معنى مخالف للمعنى اللغوى فى الأداء والقضاء؛ فلا يرد عليهم هذا الاعتراض^(٣).

= وأن محمدا رسول الله، فهبط جبريل -عليه السلام-، وأخبر الرسول -ﷺ-: "إن السدانة فى أولاد عثمان أبدا...". التفسير الكبير (١٣٨/١).

ثم إن الأمانة تشمل الصلاة، والصوم، والزكاة، وسائر العبادات، ولذلك قال القرطبي: "والصلاة والزكاة وسائر العبادات أمانة الله تعالى، وروى هذا المعنى مرفوعا من حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- قال: "القتل فى سبيل الله يكفر الذنوب كلها، أو قال كل شئ إلا الأمانة، والأمانة فى الصلاة والأمانة فى الصوم، والأمانة فى الحديث، وأشد ذلك الودائع" الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٥٦/٥).

(١) البحر المحيط (٣٣٣/١).

(٢) كالحنفية الذين يقولون بأن هناك معنى خاصا للأداء والقضاء خلاف معناهما فى اللغة.

(٣) كابن تيمية ومن وافقه ممن يرى أن اللفظين باقيان على معناهما فى اللغة، ولم يرد فى القرآن الكريم ولا السنة النبوية ما يدل على تغير معناهما اللغوى.

انظر: حصول المأمول من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فى علم الأصول



واستدلوا أيضاً:

بحديث: "أدوا عمن تمونون"^(١).

وقوله -p-: "أدوا عن كل حر وعبد نصف صاع"^(٢) فقد سمي إخراج صدقة الفطر أداء، وهي من غير المؤقتة عند جمهور الحنفية كما سبق خلافاً لابن الهمام منهم^(٣).

٣- العرف:

فقد ثبت عرفاً تسمية غير المؤقتة بوقت مقدر بالأداء، يقال: أدى زكاة ماله، وأدى طعام الكفارة، وليس لهما وقت مقدر شرعاً^(٤).

(١) جاء في نيل الأوطار للشوكاني (٢٥١/٤)، بلفظ: "أدوا صدقة الفطر عمن تمونون" قال الشوكاني: أخرجه الشافعي من طريق محمد بن علي الباقر مرسلًا. وأخرجه البيهقي من هذا الوجه، فزاد في إسناده ذكر علي، وهو منقطع. وأخرجه من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- وإسناده ضعيف .. الخ. وعزاه بهذا اللفظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١٨٣/٢ - ١٨٤) إلى هذه المصادر نفسها، لكن بمراجعة الكتب المذكورة لم أعر على لفظ "أدوا" وإنما الذي ورد فيها أمر وفرض. انظر: الأم (٦٢/٢) والسنن الكبرى (١٦١/٤) وبدائع المنن (٢٤٦/١). ولكن هناك أحاديث أخرى دالة على إطلاق الأداء على صدقة الفطر.

انظر: صحيح البخاري (١٣٩/٢) وصحيح مسلم (٢٧٩٩/٢) وسنن أبي داود (٢٦٢/٢ - ٢٦٥) والسنن الكبرى (١٦٣/٤ - ١٦٤).

(٢) جزء من حديث، رواه الدارقطني في كتاب زكاة الفطر (١٤٧/٢) ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الزكاة، باب مقدار صدقة الفطر (٤٥/٢).

(٣) انظر: ما سبق من البحث ص ٤٩.

(٤) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري مع أصول البزدوي (١٣٦/١).



ب- وذهب الجمهور ومنهم أكثر الشافعية إلى أن الأداء يختص بالعبادات المعين وقتها شرعاً، وإن اختلفوا كما سبق في كون ذلك خاصاً بالواجب من العبادة فقط، أو هو شامل لها وللمندوب - كما سبق ترجيح ذلك في المبحث الماضي.

ولذلك قيدوا تعريف الأداء بالوقت كما مر^(١).

قال في التلويح:

"... وأما بحسب اصطلاح الفقهاء، فعند أصحاب الشافعي رحمه الله- يختصان (الأداء) و(القضاء) بالعبادات المؤقتة، ولا يتصور الأداء إلا فيما يتصور فيه القضاء"^(٢).

وقد سبق النقل عن السبكي:

أن القسم الثاني من الأمور - وهو الذي لم يعين له الشارع وقتاً معيناً، وإنما قصد فيه الفعل فقط دون تحديد الزمان، وإن كان الزمان من ضرورات الفعل، وهذا النوع لا يوصف فعله بالأداء ولا بالقضاء؛ لأنهما فرعا للوقت، ولا وقت له..."^(٣).

(١) مناهج العقول (٩٤/١) وشرح المحلى على جمع الجوامع مع حاشية البناني

(١٠٩ - ١١٠) وحاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح العضد (٢٣٤/١).

(٢) شرح التلويح على التوضيح (١٦٠/١) وقد صرح فيه أن الجمعة من العبادة المؤقتة التي لا يتصور فيها القضاء، وتوصف بالأداء، فهي مستثناة.

انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٩٦.

(٣) الإبهاج شرح المنهاج (٧٥/١ - ٧٦).



وصرح ابن السبكي في شرح منهاج العقول أن: "الأداء والقضاء يدخلان في المؤقتة فقط"^(١).

والذي يظهر من المناقشات السابقة أن مذهب الحنفية في هذه المسألة هو الراجح، خاصة أن مصطلح القضاء والأداء لم يثبت فيه كما سيأتي دليل من الكتاب والسنة، وإنما هما باقيان على معنهما اللغوي، والأصل حمل اللفظ الواردة في الكتاب والسنة مما فيه استعمال شرعي على العرف الشرعي دون اللغوي، وإذا كان الأمر كذلك، فأداء المؤقتات كالصلاة وصوم رمضان يكون في وقتها المقدر لها شرعاً، وأما غير المؤقتات كسجود التلاوة، وأداء الزكاة، فيكون أُنوها في العمر، فإذا أتى لها في أي وقت من أوقات العمر يكون مؤدياً لها؛ لأن جميع العمر فيه بمثابة الوقت فيما هو مؤقت.

(١) المرجع السابق.



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

قال فخر الإسلام البزدوى:

"والأداء فى العبادات يكون فى المؤقتة فى الوقت وفى غير المؤقتة أبداً"^(١).

وعلى هذا فالأمر المطلق عند من لا يراه يفيد الفور وإنما مقتضاه جواز التأخير يكون الإتيان بالمأمور به فيه فى أى وقت من أوقات العمر أداء لا قضاء^(٢).

ومن يرى أنه على الفور لا يكون فعله موصوفاً بالأداء فى الاصطلاح؛ لأن المصلحة فيه متعلقة بالمأمور به لا بالوقت، كما سبق.

قال ابن تيمية رحمه الله:-

راداً على من يرى التفريق بين الأداء والقضاء ... ولا يوجد فى الشرع أمر بالعبادة فى غير وقتها، فلا يوجد إلا أداء، أو إعادة، وأما القضاء فهو بمعنى الأداء لغة وشرعاً، فمن فعل العبادة كاملة فقد قضاه، وإن فعلها فى وقتها بل لا يوجد فى كلام الشرع أمر بالعبادة فى غير وقتها، لكن الوقت وقتان: وقت عام ووقت خاص لأهل الأعذار، كالنائم والناسى، إذا صلياً بعد الاستيقاظ والذكر، فإنما صلياً فى الوقت الذى أمر الله به؛ فإن هذا ليس وقتاً فى حق غيرهما^(٣).

(١) كنز الوصول إلى معرفة الأصول (١/١٤٦).

(٢) أصول السرخسى (١/٤٨) وكشف الأسرار شرح المصنف على المنار (١/٥٢).

(٣) الفتاوى (١٠٦/١٢) وانظر كذلك: الفتاوى (٣٣٥/٢٣).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

وقرر أن الواجب المؤقت إذا ترك عمداً حتى خرج وقته؛ فإنه لا يصح فعله بعده، ولا يقبل من فاعله.

وذلك أن المكلف إما أن يفعل العبادة في وقتها، أو لا، فإن فعلها في وقتها كاملة فهي أداء، وإن فعلها غير كاملة فعليه الإعادة على الوجه الذي جاءت به السنة في ذلك^(١).

وإن فعلها في غير وقتها، فإن كان معذوراً فعليه فعلها حين زوال العذر، ويكون هذا وقتها شرعاً في حقه، وإن كان غير معذور؛ فإنه لا يشرع له فعلها، ولا تقبل منه إذا فعلها، فلم يبق إلا أداء أو إعادة.

(١) انظر: المبحث الآتي ١٠٩.



المبحث الرابع

الإعادة وكونها قسماً من الأداء أو قسماً له

أ- الإعادة في اللغة:

مصدر: أعاد، وهو مزيد من عاد، وأصله؛ عود، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وفي اللغة يطلق على الرجوع والصرف والردة، وزيارة المريض، والمسن من الإبل والشاة؛ ففي الصحاح: "عاد إليه يعود عودة وعوداً: رجع، ومنه المعاد، المصير والمرجع..."^(١).

واستعاد الشيء فأعاده؛ إذا سأل أن يفعله ثانياً، واستعاده إذا سأل أن يعود وأعاده إلى مكانه، إذا رجع، وأعاد الكلام كرره^(٢)، وأعدت للشيء، رددته ثانياً، ومنه: إعادة الصلاة^(٣).

ب- الإعادة في الاصطلاح:

ولقد اختلف الأصوليون في تعريف الإعادة في الاصطلاح، بناء على خلافهم في كونها قسماً من الأداء أو قسماً له.

(١) انظر: الصحاح للجوهري باب الدال، فصل العين، مادة عود (٥١٣/٢ - ٥١٤).

(٢) انظر: تاج العروس فصل العين من باب الدال، مادة عود (٤٣٦/٢ - ٤٣٩).

(٣) المصباح المنير، مادة عود (٤٣٦/٢) ومعجم مصطلحات أصول الفقه للدكتور/ قطب مصطفى سانو ص ٧٣، ومصطلحات المذاهب الفقهية ص ٥٧.



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

وفى كون الوقت شرطاً لها أو ليس بشرط، وهل يشترط فيها سبق الخلل فى الفعل أو لا؟.

فبناء على كونها قسماً من الأداء يجرى فى تعريفها مثل ما جرى فى تعريف الأداء الذى مر سابقاً.

وبناء على كونها قسماً له؛ فالفرق بينهما يتحقق بأن الإعادة لا تكون إلا بعد سبق أداء المأمور به ناقصاً، لما الأداء فلا يكون إلا فى أداء المطلوب فى الوقت أولاً، وحينئذ تعرف الإعادة بأنها فعل للمأمور به فى وقته ثانياً لخلل أو عذر^(١).

وعند من لا يشترط فيها الوقت فهى فعل مثل ما مضى سواء كان الماضى صحيحاً أو فاسداً^(٢).

وعلى هذا فبين الإعادة والأداء عموم وخصوص من وجه^(٣)، فينفرد الأداء فى الفعل الأول، وتتفرد الإعادة فيما إذا قضى صلاة وأفسدها ثم أعادها.

ويجتمعان فى الصلاة الثانية فى الوقت^(٤).

(١) انظر: تشنيف المسامع (١٩٤/١) والبحر المحيط (٣٣٣/١ - ٣٣٤)، ونهاية السؤل مع سلم الوصول (١١١/١).

(٢) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (١٩٤/١).

(٣) البحر المحيط للزركشى (٣٣٣/١ - ٣٣٤).

(٤) وأما تعريف العموم والخصوص من وجه، فيراد به النسبة بين معنى كلى ومعنى كلى آخر، وكل منهما ينطبق على بعض الأفراد التى ينطبق عليها الآخر، -



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

إذا علم سبب الخلاف فى تعريف الإعادة فى الاصطلاح وأثر ذلك، ننتقل إلى التعاريف الاصطلاحية للإعادة لدى الجمهور والحنفية حيث ذهب الجمهور ومنهم الشافعية إلى أن الإعادة فى الاصطلاح يعترىها طريقان لدى الشافعية:

الطريقة الأولى:

وهو المشهور لديهم أن الإعادة هى فعل الشئ ثانياً فى وقت الأداء لخلل فى فعله أولاً^(١).

وذلك الخلل هو فوات ركن، أو شرط، وقالوا: لابد أن يكون ذلك سهواً منه أو عجزاً من غير عمد وقدره^(٢).

= ويفرد بإنطباعه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر، ويسمى بعض الأصوليين هذا العموم بالعموم، والخصوص الوجهى.

معجم مصطلحات أصول الفقه ص ٣٠٣، ونهاية السؤل مع سلم الوصول (١١٠/١) فيما بعدها.

(١) ينظر: اللمع للشيرازى (ص ٩)، وشرحه (٢٣٤/١) فما بعدها، والمستصفى للغزالي (٩٥/١) والمحصل للرازى (١/١ ق ١٤٨)، ومنهاج الوصول مع نهاية السؤل (٦٤/١).

حيث قال الشيرازى:

"إذا دخل فى العبادة فأفسدها، أو نسى شرطاً من شروطها؛ فأعادها، والوقت باق سمي إعادة وأداء اللمع ص ٩.

قال الغزالي:

"... وإن فعل مرة على نوع من الخلل ثم فعل ثانياً فى الوقت سمي إعادة، فالإعادة اسم لمثل ما فعل" المستصفى (٩٥/١).

(٢) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (١٩٥/١).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

وقد رجح هذه الطريقة المشهورة لدى الشافعية ابن الحاجب^(١).
كما اختارها الطوفي الحنبلي^(٢).

أما ابن الحاجب فقد عرف الإعادة بقوله: "والإعادة ما فعل فى وقت الأداء ثانياً لخلل، وقيل: لعذر^(٣)".

فقوله: "ما فعل" كالجنس يشمل الأداء والقضاء.

(١) مختصر المنتهى (٢٣٢/١).

(٢) سواد النواظر (ص ١١٤) وشرح الطوفي على الروضة (٤٧٢/٣)، وقد رجح أنه الأوفق للغة والمذهب.

وقد اعترض الأسنوى بلسان الغير على التعريف السابق بأنه غير مانع؛ لأنه يصدق على الحج الصحيح الذى أتى به بعد الفساد؛ أنه إيقاع للعبادة فى وقتها المقدر لها شرعاً؛ لأن الشارع جعل العمر كله وقتاً للحج، وقد سبق بأداء مختل، وهو فعله فى العام الأول؛ فيكون الفعل الثانى إعادة مع أن الفقهاء يسمونه قضاء.

ثم أجاب عن ذلك بمنع دخول قضاء الحج الفاسد فى التعريف؛ لأنه ليس فى وقته المقدر له شرعاً أولاً؛ لأنه متى أحرم به إحراماً صحيحاً فى سنة من سنوات العمر تضيق عليه الوقت، وصار وقت الحج بالنسبة له هو هذه السنة. نهاية السؤل مع سلم الوصول (١١٤/١) فما بعدها.

وأجيب عن السؤل الذى أورده الأسنوى وما أجاب به بأن تضيق الوقت على من أفسد الصلاة أو الحج من قبل نفسه لا من الشارع، فمتى وقع العمل فى الوقت المقدر له شرعاً يكون أداء ولا عبرة بما نشأ من قبل المكلف من تضيق. المرجع السابق (١١٤/١)، وخاصة سلم الوصول أو حاشية المطيعى ص ١١٨، والبحر المحيط (٣٣٩/١ - ٣٤٠).

(٢) مختصر المنتهى (٢٣٢/١).



وقوله: "فى وقت الأداء" احتراز عن القضاء.

وقوله: "ثانياً" احتراز به عن الأداء.

وقوله: "لخلل"؛ فسر بفوات ركن، أو شرط، فهو احتراز عن صلاة من صلى صلاة مستجمعة لشرائط الصحة مرة ثانية فى وقته؛ فإنها لا تسمى إعادة، هذا حسب ما شرحه البابر تى^(١).

وأما العلامة العضد؛ فإنه يجعل إعادة قسماً من الأداء^(٢).

وأما الطوفى فقد جاء فى مختصره مع شرحه سواد النواظر: "والإعادة فعله فيه ثانياً لخلل فى الأول"^(٣)، أى: فعل المأمور به فى وقت الأداء ثانياً؛ لخلل فى الفعل الأول، وهو موافق لتعريف أبى بكر الباقلانى حسب قول شارح سواد النواظر^(٤).

٢- الطريق الثانى: فى تعريف الإعادة لدى الشافعية:

وهو أن الإعادة: "هى ما فعله فى وقت الأداء ثانياً لعذر"^(٥) وهو ما ينقطع به اللوم فهو أعم من الخلل؛ حيث يشمل الخلل فى فعله أولاً، كما يشمل حصول فضيلة لم تكن فى فعله أولاً.

(١) النقود والردود مخطوط ورقة (٥٧).

(٢) شرح العضد (٢٣٢/١).

(٣) شرح الطوفى (٤٧٢/٣).

(٤) سواد النواظر قسم التحقيق ص ١١٤.

(٥) غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١٧.



وعلى هذه الطريقة جرى زكريا الأنصارى؛ حيث قال: "الإعادة فعلها أى: العبادة" فى وقتها ثانياً مطلقاً.

أى: على الأصح أن الإعادة هى فعل العبادة فى وقتها ثانياً مطلقاً، سواء كان الإتيان بالفعل الثانى لعذر ظاهر - كالخلل فى الفعل الأول، أو حصول فضيلة لم تكن موجودة فى فعل العبادة الأول؛ ككون الإمام أعلم، أو الجمع أكثر، أو المكان أشرف، أو لغير عذر ظاهر، بأن استوت الجماعتان^(١).

وقال الزركشى فى هذا المقام:

"فالصواب أن الأداء اسم لما وقع فى الوقت مطلقاً، مسبوقاً كان أو سابقاً، وإن سبق بأداء مختل سمي إعادة"^(٢).

ثم لما حكى الخلاف فى بيان المقصود من الخل هل هو بالأجزاء؛ كفقد شرط، أو ركن فى الصلاة، أو فى الكمال؛ كمن صلى صلاة منفرداً ثم أعادها فى الوقت جماعة، قال: "فالحاصل أن الإعادة فعل مثل ما مضى، فاسداً كان الماضى أو صحيحاً على القولين"^(٣).

فكانه فى هذا القول الأخير يبين الراجح فى نظره، وهو أن الإعادة هى الفعل فى الوقت للعذر الذى يشمل الخل فى الأول، وحصول فضيلة كان الفعل عارياً عنها، وهذا الطريق الثانى أيده القرافى فى تعريفه

(١) المرجع السابق ص ١٧.

(٢) البحر المحيط (١/٣٣٣).

(٣) المرجع السابق (١/٣٣٣).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

الإعادة بقوله: "هى إيقاع العبادة فى وقتها بعد تقدم إيقاعها على خلل فى الأجزاء؛ كما صلى بدون ركن، أو فى الكمال؛ كصلاة المنفرد^(١)."

ثم أضاف أن اشتراط الوقت من ألفاظ المحصول، وأما على مذهب الإمام مالك -رحمه الله-، فهى لا تختص بالوقت، بل تكون فى الوقت إن كان لاستدراك المندوب، وخارجه كفوات الواجبات^(٢).

وأما ابن قدامة -رحمه الله- فقد وضع للإعادة تعريفاً يتفق مع من عم الخلل الداعى إلى إعادة الفعل الذى وقع فيه الاختلال وذلك حين عرفها بقوله: "فعل العبادة مرة أخرى فى الوقت المقدر لها شرعاً"^(٣).

والمعنى: أن الإعادة عبارة عن فعل ما فعل من العبادة فى الوقت المقدر ثانياً سواء كانت الإعادة لخلل فى الأول أو غيره.

وقد تبعه على ذلك ابن النجار الفتوحى، مع تغير فى اللفظ، فقد عرفها بقوله: "والإعادة ما فعل فى وقته المقدر ثانياً مطلقاً"^(٤).

٣- الإعادة عند الحنفية:

مما ينبغى أن يعلم أن الإعادة عند الحنفية تختلف حقيقةً عنها لدى الجمهور، وذلك من ناحيتين:

(١) شرح تنقيح الفصول ص ٧٦.

(٢) المرجع السابق، والضياء اللوامع (١/٢٤٤).

(٣) ابن قدامة وأثاره الأصولية (ق ٥٨/٢).

(٤) شرح الكوكب المنير (١/٣٦٨)، وقد نسب الكتانى هذا التعريف لابن حمدان الحنبلى أيضاً، المصدر السابق (١/٣٦٨)، وسواد النواظر القسم التحقيقى ص ١١٤.



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

الأولى: من حيث حقيقة الخلل الذى تشرع الإعادة من أجله.

الثانية: من حيث الحكم الذى وقع به سقوط الطالب عن المكلف أهو الفعل الأول أم الثانى؟.

الناحية الأولى:

تطلق الإعادة عند الحنفية على فعل العبادة ثانياً إذا طرأ على الفعل الأول خلل يحدث فيه نقصاً فاحشاً يجب به سجود السهو؛ كترك واجب لا تفوت الصحة بفواته.

أما إذا ترك ركناً أو شرطاً فإن الفعل الأولى يلغى ولا يعتد به، وإنما يعتد بالفعل الثانى، ولا يسمى ذلك إعادة، بل إن كان فى الوقت يسمى أداء، وإن كان خارج الوقت يسمى قضاء.

أما إذا كان الإتيان بالمأمور به ثانياً فى الوقت لا لأجل خلل فى الفعل الأول، وإنما لأجل عذر تدرك به فضيلة؛ كإدراك فضيلة صلاة الجماعة لمن صلى أولاً منفرداً؛ فليس ذلك إعادة عند الحنفية، وإنما هو فعل أدرك به الفضيلة.

قال فى ميزان الأصول:

"... والإعادة المستعملة فى العبادات فى عرف الشرع هى: إتيان مثل الأول على صفة الكمال، بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة فاداه على وجه النقصان، وهو نقصان فاحش، عليه الإعادة، وهى إتيان مثل الأول ذاتاً مع صفة الكمال^(١).

(١) ميزان الأصول فى نتائج العقول للسمرقندى ص ٦٤.



وعرفها في التحرير:

بقوله: "والإعادة فعل مثله فيه لخلل غير الفساد، وعدم صحة الشروع^(١)، أى: فعل مثل الواجب في الوقت مرة أخرى لخلل يؤثر نقضاً في الصلاة فيجب به سجود السهو".

وأما الخلل الذي يفضى إلى الفساد، أو عدم صحة الشروع؛ فليس بمراد.

فقوله: "فعل مثله" يشمل القضاء والإعادة.

وقوله: "فيه" يخرج به القضاء؛ لأنه فعل مثله بعد الوقت.

وقوله: "خلل غير الفساد، وعدم صحة الشروع" احتراز عما يفعل ثانياً لمفسد في الأول؛ كترك ركن، أو يفعل لعدم صحة الشروع في الأول؛ كفقْد شرط مقدور؛ لأن ما فسد أو لم يصح الشروع فيه له حكم العدم في الشرع؛ فيكون الاعتبار للفعل الثاني الصحيح شرعاً، وهو أداء إن وقع في الوقت، وقضاء إن وقع خارجه.

وإنما سمي فعل مثل الواجب ثانياً في الوقت لخلل غير الفساد وغير صحة الشروع إعادة - وإن كان هذا الفعل الثاني غير الأول لتنزيله منزلة عين الأول لمماثلته له في الذات^(٢).

(١) التحرير لابن الهمام مع شرحه تيسير التحرير (١٩٩/٢)، والتقريب والتجوير (١٢٣/٢ - ١٢٤).

(٢) تيسير التحرير (١٩٩/٢)، والتقريب والتجوير (١٢٣/٢ - ١٢٤).



وكثير من كتب أصولي الحنفية لم تتعرض لتعريف الإعادة^(١)، وقد علل صاحب كشف الأسرار على أصول البزدوى ذلك فى باب عنوانه بصفة حكم الأمر الذى تعرض فيه للأداء والقضاء بقوله: "... لأنها إن كانت واجبة بأن وقع الفعل فاسداً؛ بأن ترك القراءة، أو ركناً من الصلاة مثلاً، فهي داخلة فى الأداء والقضاء؛ لأن الفعل الأول لما فسد أخذ حكم العدم شرعاً، ويكون الاعتبار للثانى، فيكون أداء إن وقع فى الوقت، وقضاء إن وقع خارج الوقت، وإن لم تكن واجبة؛ بأن وقع الفعل الأول ناقصاً لا فاسداً؛ بأن ترك مثلاً فى الصلاة شيئاً يجب بتركه سجدة السهو؛ فلا تكون داخلة فى هذا التقسيم؛ لأنه تقسيم للواجب بالأمر، وهى ليست بواجبة، ولهذا وقع الفعل الأول عن الواجب دون الثانى.

والثانى بمنزلة الجبر بسجود السهو^(٢).

الناحية الثانية:

وهى الحكم الذى به سقط الطلب عن المكلف أهو الأول الذى حدث به نقص يجبر بالإعادة، أم هو الفعل المعاد نفسه؟.

اختلف الحنفية فى ذلك:

١- فذهب الجمهور منهم إلى أنه يسقط بالفعل الأول.

(١) مثل: أصول السرخسى (٤٤/١)، والنسفى فى كشف الأسرار، وابن المصائى، نهاية الوصول إلى علم الأصول، وصدر الشريعة (١٦١/١)، والخبازى ص ٥٢.

(٢) كشف الأسرار على أصول البزدوى (١٣٦/١).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

واستدلوا على ذلك:

بأنه لو لم يعد لكان الفرض ساقطاً بالاتفاق، وهذا دليل وقوع الأجزاء بالفعل الأول؛ لأن الإعادة لم ترد عليه بالنقض، بل بالتكميل فقط.

٢- وذهب أبو اليسر من الحنفية إلى أن الفعل الثاني هو المسقط للواجب بعد الإتيان به؛ لأنه هو المستجمع كل أوصاف الواجب، فلم يعد هنا حاجة إلى الالتفات للفعل الأول والاعتداد به^(١).

وعلى علاء الدين البخاري بناء المسألة على أن الأمور إذا أتى بالأمور به على وجه الكراهة أو الحرمة يخرج عن العهدة على القول الأصح كالحاج إذا طاف محدثاً^(٢).

وما ذهب إليه جمهور الحنفية من سقوط الواجب بالفعل الأول هو الأرجح، لما ذكره من الدليل الناهض بالاستدلال^(٣).

وهذا على اصطلاحهم.

وأما على اصطلاح الجمهور فالأمر في ذلك محتمل إن لم تكن

(١) فواتح الرحموت (١/٨٥).

(٢) كشف الأسرار (١/١٣٦).

(٣) بحوث في علم أصول الفقه ص ١٩٦، وشرح الكوكب المنير (١/٣٦٨)، والبدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه (١/٣٣٤) وموسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين (١/٢١٥ - ٢١٦) ومصطلحات المذاهب الفقهية ص ٥٧.



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

الإعادة لخلل من فقد ركن أو شرط فقط^(١).

ج- الإعادة قسم من الأداء أو قسم له؟

اختلف الأصوليون في الإعادة هل هي قسم من الأداء أو قسيمة له؟ وكان لهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

أن الإعادة قسم من الأداء، وإليه ذهب المحقق العضد، وقد سبق الكلام على ذلك في تعريف الأداء؛ حيث لم يجعل كلمة "أولاً" في قول ابن الحاجب: "الأداء ما فعل في وقته المقدر له أولاً شرعاً" متعلقاً بقوله: "فعل" - حتى لا تخرج الإعادة عن الأداء، بل عقله بـ: "المقدر شرعاً" احترازاً عن المقدر ثانياً، قال العضد: "وليس قوله: 'أولاً' متعلقاً بقوله: 'فعل'؛ فيكون معناه: فعل 'أولاً'؛ لتخرج الإعادة؛ لأن الإعادة قسم من الأداء"^(٢).

وكون الإعادة قسماً من الأداء هو الذي يقتضيه ظاهر كلام ابن السبكي في جمع الجوامع، ورجحه الجلال المحلى، وقال: إنه مصطلح الأكثر، وهو مقتضى كلام الغزال في المستصفى، والرازي في المحصول؛ حيث قالاً: "الواجب إذا أدى في وقته سمي أداء"^(٣)؛ فإن هذا

(١) لما ورد فيمن صلى في منزله، وقد أدرك الجماعة؛ فإنه يسن له الإعادة معهم، وأما الاعتبار وسقوط الفرض بأى الصلاتين حصل فإنه محتمل.

(٢) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب (١٣٦/١)، والبدور اللوامع في شرح جمع الجوامع (٣٣٤/١) فما بعدها.

(٣) المستصفى (٩٥/١) والمحصل (١٤٨/١).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

الكلام يدل على أن الأداء ما فعل في وقته - سواء كان مسبوقاً أم سابقاً، فعلى هذا تكون الإعادة قسماً من الأداء أخص منه؛ لأنها ما فعل ثانياً في وقت الأداء؛ فكل إعادة أداء، وليس كل أداء إعادة، وبينهما عموم وخصوص مطلق^(١).

المذهب الثاني:

أن الإعادة قسم للأداء وليست قسماً منه، وهذا ظاهر تقسيم البيضاوي والإسنوي للعبادة باعتبار الوقت إلى أداء وقضاء وإعادة؛ حيث إن التقسيم المذكور يقتضي أنها أقسام متباينة^(٢)؛ لأنها جعلها أقساماً متقابلة، وهذا المذهب هو الذي يقتضيه كلام ابن الحاجب في المختصر بناء على جعل "أولاً" متعلقاً بقوله: "فعل" لوقوعه مقابلاً: "ثانياً" الذي هو تعريف الإعادة: وهو متعلق بـ: "فعل قطعاً"^(٣).

(١) يراد به النسبة بين معنى ومعنى آخر مخالف له في المفهوم، أو أحدهما منطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون العكس، أي: الثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه. معجم مصطلحات أصول الفقه ص ٣٠٢.

(٢) التباين: التباعد والتخالف.

واصطلاحاً: النسبة بين معنى ومعنى آخر مخالف له في المفهوم ولا ينطبق، أي واحد منهما على أي فرد مما ينطبق عليه الآخر، مثل: الإنسان والفرس.

معجم مصطلحات أصول الفقه ص ١١٨.

(٣) مختصر ابن الحاجب مع شرح العضد (٢٣٢/١)، وحاشية السعد على شرح العضد (٢٣٣/١).



وإلى أن الإعادة تقابل الأداء والقضاء مال ابن الهمام من الحنفية؛ حيث جعل الإعادة مقابلة للأداء والقضاء، ولما نقل عنه من أن الفرض هو الفعل الأول فيما لو قلنا: إن الإعادة واجبة^(١).

قلت: ذكر الشيخ المطيعي في سلمه على نهاية السؤل: أن مما يؤيد كون الإعادة قسماً من الأداء لا قسماً له عند الشافعية أن صاحب الشامل منهم لما نقل نص الشافعي أنه لو أحرم مسافر بالصلاة وهو يجهل أن له قصرها، ثم سلم من ركعتين وجب عليه قضاؤها؛ لأنه عقدها أربعاً؛ فإذا سلم عن ركعتين منها فقد قصد إفسادها فجعل فعلها ثانياً في الوقت قضاء، وهو ينقض تعريف القضاء والأداء. أجاب عن ذلك:

بأن مراد الشافعي وجوب الإعادة على كل حال لا القضاء بالمعنى الاصطلاحي؛ لأن كلام الشافعي مسوق لبيان لغو الأولى، وبذلك كان إطلاق الأصوليين إلا من شذ منهم.

وأطلقه الفقهاء أيضاً، وجزم الشيخ في اللمع وشرحها بأنها أداء، وهو الموافق للقواعد؛ لأن الوقت باق، وبإفساد الصلاة زال التضييق؛ لأن فعله "كا لا فعل بدليل" حديث المسئ: "ارجع فصل فإنك لم تصل"^(٢).

(١) التقرير والتحرير (١٢٣/٢ - ١٢٤).

(٢) الحديث يسمى حديث المسئ في صلاته، وقد أخرجه البخاري (١٠٧/٢)، ومسلم (١١/٢)، من طريق أبي هريرة - رضي الله عنه - وفيه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دخل المسجد؛ فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: "ارجع فصل فإنك لم تصل" ففعل ذلك ثلاثاً، فقال: والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره، فعلمني، فقال: "إذا قممت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن... والحديث.



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

وإنما يظهر التضييق فيما لو استمرت صحيحة؛ فهذا صريح فى أن فعل العبادة ثانياً فى الوقت بعد فساد فعلها من قسم الأداء، فتكون الإعادة منه، وبذلك تعلم اندفاع اعتراض السعد والسيد على المحقق العضد.

وأن التحقيق أن الإعادة متى كانت فى الوقت فهى قسم من الأداء، كما لو أفسد العبادة بعد الوقت كان فعلها قضاءً، وتكون قسماً منه^(١).

المذهب الثالث:

أن الإعادة قسم من الأداء والقضاء، ولا تخرج عنهما، وهو ما ذهب إليه صاحب ميزان الأصول؛ لأنه جعل الإعادة عبارة عن الإتيان بمثل الفعل الأول على صفة الكمال بغض النظر عن تقييده بالوقت فالفعل الكامل^(٢) إعادة سواء وقع فى الوقت أم خارجه، قال -رحمه الله-: "... الإعادة المستعملة فى العبادات فى عرف الشرع هى: إتيان مثل الأول على صفة الكمال؛ بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة فأداه على وجه النقصان، وهو نقصان فاحش، عليه الإعادة وهى: إتيان مثل الأول مع صفة الكمال^(٣).

(١) سلم الوصول على نهاية السؤل (١/١٠٩ - ١١٠) وحاشية التفتازى على شرح العضد (٢٣٣/١) والغيث الهامع (١/٤٥ - ٤٦).

(٢) أى: يعد أداء الفعل ناقصاً كما سيأتى بيانه فى كلام السمرقندى والضياء اللامع (٢/٢٤٥).

(٣) ميزان الأصول ص ٦٤.



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

والذى يظهر أن هذا المذهب الأخير هو الراجح؛ لأنه يتفق مع معنى الإعادة فى اللغة أيضاً؛ إذ سيأتى أن الشرع لم يتصرف فى معانى هذه الألفاظ، وأنها اصطلاحات حدثت من قبل الفقهاء والأصوليين، والأصل البقاء على عرف اللغة حتى يرد الناقل^(١).

(١) الغيث الهامر شرح جمع الجوامع (٤٤/١١) فما بعدها، ومنع الموانع ص ٢٨٣ - ٢٨٤، وحصول المأمور من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فى علم الأصول ص ٤٩٠ فما بعدها، ورفع الحاجب عن ابن الحاجب (٤٦/١)، فما بعدها، ولباب المحصول فى علم الأصول (٢٦٥/١) وفيه يقول: فعبروا بالأداء عما فعل فى وقته على جميع ما يعتبر فى فعله من فريضة وسنة. وبالإعادة عما فعل أولاً على نوع من الخلل، ثم فعل ثانياً على الوجه المعتبر؛ فيسمونه الفعل الثانى إعادة. والقضاء:

عبارة عما فعل بعد تركه فى وقته الذى قدر له، وقد يطلق القضاء حقيقة فى حق من وجب عليه الفعل فى الوقت، وفعل بعد الوقت؛ فإنه يكون قاضياً حقيقة. وقد يطلق مجازاً؛ كالصوم فى حق الحائض؛ فإنه يحرم عليها فعله فى حالة الحيض، وإذا طهرت قضت. وتسمية هذا قضاء مجاز؛ لأنه لم يجب عليها، والحق أنه فرض آخر وجب عليها ابتداءً.

فإن قيل: فلم نوى قضاء رمضان؟.

قلنا: بمعنى أنه عوض عما فات عليها وجوبه، لا بمعنى أنه وجب عليها وتركته (٢٦٦/١).



الفصل الثاني

فى القضاء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

تعريف القضاء لغة واصطلاحاً

القضاء فى اللغة:

القضاء فى اللغة على وجوه كثيرة مرجعها إلى انقطاع الشئ وتاممه، قال الأزهرى: "وقضى فى اللغة على ضروب كلها ترجع إلى انقطاع الشئ وتاممه، ومنه قوله -عز وجل-: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾^(١) معناه: ثم حتم بذلك وأتمه.

ومنه الأمر كما فى قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٢) معناه: أمر.

والإعلام؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَآئِيلَ فِي الْكِتَابِ﴾^(٣) أى: أعلمناهم إعلاماً قاطعاً.

(١) سورة الأنعام: جزء من الآية رقم (٢).

(٢) سورة الإسراء: جزء من الآية رقم (٢٣).

(٣) سورة الإسراء: جزء من الآية رقم (٤).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

ومنه القضاء في الحكم فكل ما أحكم عمله، أو أنتم، أو أدى أداء
أو أوجب أو أعلم، أو أنفذ فقد قضى، وقضى الغريم دينه قضاء أى: أداه
إليه^(١).

القضاء شرعاً:

اختلف في تعريفه الأصوليون؛ كاختلافهم في تعريف الأداء؛ لأنه
نقيضه في الاصطلاح عندهم، ولأسباب أخرى منها:

- ١- هل يجرى القضاء في الواجب فقط أو يشمل النفل أيضاً؟.
 - ٢- وهل القضاء يختص بالمأمورات المؤقتة، أو يعم المؤقتة وغيرها؟.
 - ٣- وهل القضاء واجب بالنص الأمر بالأداء، أو لابد من نص جديد؟.
- وأصحاب التعريف الأول للأداء عرفوا القضاء بأنه: "ما فعل بعد
وقته المقرر له شرعاً أولاً، استكراراً لما سبق له وجوب مطلقاً"^(٢).
- فمثل ذلك تأخير الواجب عن وقته عدداً أو سهواً، كما شمل
التأخير عن الوقت مع التمكن من الأداء؛ كالمسافر مثلاً، أو مع عدم
التمكن منه؛ كالمرضى والحائض والنائم.
- وزاد بعضهم قيداً في هذا التعريف وهو قوله: "استكراراً لما سبق

(١) المصباح: باب الولو، والباء فصل القاف، مادة قضى (٢٤٦٣/١ - ٢٤٦٤) ولسان
العرب فصل القاف، مادة قضى (١٨٦/١٥ - ١٨٨)، والمصباح المنير (٥٠٧/٢).

(٢) شرح العضد على المنتهى (٢٣٣/١)، واللمع ص ٩، والروضة لابن قدامة
(ق ٥٨/٢).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

له وجوب عليه^(١)، ليخرج به النائم والحائض والمجنون عن حد القضاء؛ لعدم تأكيد الوجوب في نمة هؤلاء أثناء العذر؛ فإن الخطاب متجه عليهم في الجملة؛ لإمكان توجه الطلب وتأخير الأداء كما في حق العباد في الدين، ولكنه لم يتأكد في حقهم^(٢).

فعلى التعريف الأول:

يدخل فعل الواجب بعد الوقت في حد القضاء لتوجه الواجب عليهم في الجملة.

وعلى الثاني: لا يسمى فعلهم قضاء؛ لعدم تأكيد الوجوب عليهم للمانع الشرعي المبيح للتأخير^(٣).

وتعريف أصحاب القول الثاني:

الذين قصرُوا الأداء على الواجب فقط هو مثل تعريف أصحاب القول الأول، إلا أنهم قصرُوه على الواجب فقط، فقالوا: "القضاء فعل

(١) شرح تنقيح الفصول (ص٧٣)، وشرح الروضة (٤٧٣/٣)، بتحقيق الدكتور/ إبراهيم البراهيم.

(٢) مختصر المنتهى (٢٣٢/١) وبحوث في أصول الفقه للكردي ص١٩٧.

(٣) مختصر المنتهى (٢٣٢/١) وفصول البدائع (١٨٣/١) وبحوث في أصول الفقه ص١٩٧، والمستصفي (٣٢٠/١) والمحصول (١٤٨/١ ق/١) والبحر المحيط (٣٣٤/١).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

الواجب بعد وقته المقدّر له شرعاً استدراكاً لما سبق له وجوبه^(١)؛ فخرج بذلك فعل النوافل خارج الوقت عن حد القضاء عند من يجيز قضاء النوافل^(٢).

وأما أصحاب التعريف الثالث:

فقد عموماً القضاء على كل مأمور به سواء كان حقاً لله تعالى، أو حقاً للعباد مؤقتاً أو غير مؤقت.

فعرفوا القضاء بقولهم: تسليم مثل الثابت بالأمر^(٣).

(١) قال الشهاب القرافي في التتقيح: "العبادة قد توصف بالأداء، والقضاء؛ كالصلوات الخمس، وقد لا توصف بهما؛ كالنوافل، وقد توصف بالأداء وحده؛ كالجمعة والعيدين" شرح تنقيح الفصول ص ٦٧.

(٢) قال الأصفهاني في شرحه: "أعلم أن النوافل إذا أديت خارج أوقلت فريضتها، لا يقال: إنها مقضية على هذا الاصطلاح، والفقهاء اختلفوا في مشروعية قضائها" الكاشف عن المحصول (٢٨٧/١) والإحكام للأمدى (٨٣/١)، ومنهاج الوصول مع نهاية السؤل (٦٤/١ - ٦٥).

(٣) تقويم الأدلة ص ٦٧، لكن أكثر الحنفية (زاد) في تعريف القضاء: "بمثل من عنده أو هو حقه"؛ لأنهم يرون أن القضاء لا يتصور إلا بما يملكه القاضى، أى: بما هو حقه قياساً على قضاء حقوق العباد؛ فمن لم يكن لديه حق يدفعه لمن له الحق لا يلزمه القضاء، ولهذا أوجبوا الوتر ليقضى صلاة الصبح لو فاتت: "المنتخب مع شرحه غاية التحقيق ص ٨".

وعرف الفناوى القضاء بما يشمل المؤقت وغيره؛ حيث قال: القضاء فى المؤقتة عبارة عن إتيان مثل الواجب بعد وقته، وفى غيرها مطلقاً فصول البدائع (١٨٣/١) والإسنوى ص ٦٣.



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

والمراد بكلمة "مثل" - هنا - هو تسليم المأمور به ناقصاً بعض أوصافه الشرعية، كأداء الصلاة خارج وقتها المعين لها "أولاً"؛ فإنها ناقصة الوقت المرتبطة به.

وتسليم قيمة المغصوب عند هلاك عينه؛ فإنه ناقص تسليم ذات العين الثابت بحكم الغصب.

وقد تقدم التفصيل في تعريف الأداء؛ لأن القضاء مقابله في اصطلاحهم، فنكتفي بذلك.

وهذا التعريف هو المختار لدى كثير من الأصوليين؛ لشموله قضاء الواجب والمندوب، والمؤقت وغيره، وإن كان أكثر الحنفية على أن القضاء خاص بالواجب^(١)، كما سيأتى فيما يجرى فيه القضاء.

(١) أصول فخر الإسلام مع كشف الأسرار (١/١٣٥).



المبحث الثاني

وصف المأمور به غير الواجب بالقضاء

وفى جريان القضاء فى غير المؤقتات

وفيه مطلبان

المطلب الأول

وصف المطلوب غير الواجب بالقضاء

باستقراء التعريفات التى أوردها الجمهور من أصولى الحنفية لا نجد فيها وصف المطلوب غير الواجب بالقضاء.

وقد صرح بذلك فخر الإسلام وغيره من أصولى الحنفية.

حيث قال: "... فأما القضاء فلا يحتمل هذا الوصف"^(١)، أى: دخول النفل فيه، ويعنى به ما هو أعم من السنن المؤكدة وغيرها، وذلك مبنى على أن المتروك مما يضمن بالترك، والنفل ليس من هذا القبيل؛ إذ إنه لا يضمن بالترك لكونه غير واجب فى الزمة^(٢).

ولما اعترضوا عليهم بأن القضاء قد أجرى فى كتب الفقه الحنفى فى النفل إذا شرع فيه ثم أفسده.

(١) أصول فخر الإسلام البزدوى مع كشف الأسرار (١/١٣٥).

(٢) المرجعين السابقين.



أجاب علاء الدين البخارى وغيره بأن القضاء يأتى فى النفل لا لكونه نفلاً، بل لكون النفل يلزم ويصير واجباً بالشروع^(١).

وبعد الإطلاع على كثير من كتب الفقه فى المذاهب الأربعة يحسن أن نفصل القول فى قضاء المطلوب غير الواجب عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

أ- فنقول: اتفقت الحنفية على أن سنة الفجر إذا فاتت مع الفرض تقضى قبل الزوال، لما ثبت أن النبى - ﷺ - قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس بعد ارتفاع الشمس^(٢).

ثم اختلفوا فى أمرين:

الأمر الأول:

قضاء سنة الفجر إذا فاتت وحدها دون الفرض.

الأمر الثانى:

فى قضائها بعد الزوال.

(١) كشف الأسرار مع أصول البزدوى (١/١٣٥)، وشرح المنار لابن مالك ١٥٣، ونور الأنوار ص ٣٣.

(٢) روى بعبارات، وطرق مختلفة، فواه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستجاب تعجيل قضائها (١/٤٧٢ - ٤٧٦) وأبو داود فى كتاب الصلاة، باب فىمن نام عن الصلاة، أو نسيها (١/٣٠٤ - ٣٠٥) و (٣٠٨). وتراجع المسألة فى فصول البدائع فى أصول الشرائع (١/٣٨٧) وكشف الأسرار (١/١٣٦).



وقد حكى ابن الهمام هذا الخلاف بصيغة التمریض: "قيل" ولم يشر إليه الكاساني والسرخسي في المبسوط أصلاً، بل قالاً: لا خلاف بين أصحابنا في أن سائر السنن سوى ركعتي الفجر إذا فاتت عن وقتها لا تقضى، وكأنهم يريدون بذلك أن المذهب عدم القضاء مطلقاً^(١).

ب- وذهبت المالكية إلى عدم قضاء النوافل سوى ركعتي الفجر؛ فإنهما يقضيان مطلقاً، سواء فاتت مع الفرض، وعندئذ يقدم الصبح عليها، بناء على المعتمد من قول مالك، أو وحدها، من بعد حل النافلة بعد طلوع الشمس إلى الزوال^(٢).

ج- وذهبت الشافعية في الأظهر إلى قضاء النفل المؤقت^(٣) ندباً أبداً، سواء سنت فيه الجماعة؛ كصلاة العيد أم لا؛ كصلاة الضحى، بخلاف غير المؤقت؛ حيث قالوا: بعدم القضاء فيه. وعللوا ذلك بأنها صلاة مؤقتة قضيت كالفرائض، سواء السفر والخضر كما صرح به ابن المقرئ^(٤).

(١) بدائع الصنائع (٢٨٧/١)، والمبسوط (١٦١/١ - ١٦٢).

(٢) انظر: الشرح الصغير على أقرب المسالك (٤٠٨٥/١ - ٤٠٩)، والشرح الكبير وحاشية السوقي (٣١٩/١)، وتقريب الوصول إلى علم الأصول ص ٢٣٢.

(٣) انظر: تقسيم النفل عند الشافعية في: روضة الطالبين (٣٣٧/١ - ٣٣٨)، والمنهاج وشرح المحلى عليه (٢١٦/١).

(٤) مغنى المحتاج (٢٢٤/١ - ٢٢٥).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

د- وقالت الحنابلة:

يسن قضاء السنن الرواتب^(١)، إلا إذا فاتت مع فرضها وكثرت، فالأولى تركها، ويستثنى منه سنة الفجر؛ فإنها تقضى مطلقاً، قال البيهوتى: "وسن قضاء كل من الرواتب؛ لأن النبي -ﷺ- قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما^(٢)، وقضى الركعتين بعد الظهر بعد العصر^(٣)، وقيس الباقي، وسن أيضاً قضاء الوتر لحديث: "من نام عن الوتر أو نسيه فليصله إذا أصبح أو ذكره"^(٤)، إلا ما فات من رواتب مع فرضه وكثر فالأولى تركه لحصول المشقة به إلا سنة فجر فيقضيهام مطلقاً لتأكدها^(٥).

وبعد الوقوف على آراء المذاهب في قضاء المطلوب غير الواجب يتضح أن السنن التي تفعل مع الفرض تقضى مطلقاً، سواء فاتت وحدها أم مع فرضها، لما ورد من الأحاديث في قضائها، وعدم دليل يدل على التخصيص بالمحل الذي ورد فيه النص.

(١) كشف القناع (١/٢٦١).

(٢) سبق تخريج حديثها ٨٠.

(٣) لما روت أم سلمة -رضي الله عنها-: "أن النبي -ﷺ- دخل حجرتي بعد العصر فصلى ركعتين، فقلت: يا رسول الله! ما هاتان الركعتان لم تكن تصليهما من قبل؟ فقال رسول الله -ﷺ-: "ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر" وفي رواية: "ركعتا الظهر شغلني عنهما الوفد فكرهت أن أصليهما بحضرة الناس فيروني" فقلت: أفأقضيهما إذا فاتتا؟ فقال: "لا" صحيح البخارى (١/١٤٦)، وصحيح مسلم (١/٥٧١).

(٤) رواه أبو داود فى كتاب الصلاة، باب فى الدعاء بعد الوتر (٢/١٣٧)، والترمذى فى أبواب الصلاة، باب ما جاء فى الرجل ينام عن الوتر أو ينساه (٢/٣٣٠).

(٥) شرح منتهى الإرادات (١/٢٣٠)، وأنظر: كشاف القناع (١/٤٢٤).



المطلب الثاني

جريان القضاء في غير المؤقتات

لا نزاع بين العلماء في إطلاق لفظ القضاء بحسب اللغة على الإتيان بالمأمورات المؤقتة وغير المؤقتة، مثل: قضاء الصلاة، وقضاء الدين، وقضاء الحج، إذا أتى به ثانياً بعد فساد الأول^(١)، لكنهم اختلفوا بحسب الاصطلاح الشرعي:

١- فذهب الحنفية إلى أن القضاء كالأداء قسم من أقسام المأمور به مؤقتاً كان أو غير مؤقت.

قال الأزميري:

"وعند أصحابنا أنهما - الأداء والقضاء - قسمان من أقسام المأمور به، مؤقتاً كان أو غير مؤقت"^(٢).

(١) أنظر: التلويح (١٦٠/١) ومرآة الأصول (٢٥٠/١) وتهذيب اللغة باب القاف والضاد، مادة (٢١١/٩ - ٢١٢) والمصباح المنير (٥٠٧/٢).

قال في البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه (٣١٦/١): "وإذا علمت أن الأداء والقضاء في اللغة معناهما واحد، فتخصيص الأول بما في الوقت، والثاني بما بعده اصطلاح، واستعمالهما في العبادة لاعتبارها ديناً في ذمة المكلف.

وقد عنون المحقق لذلك بقوله: "الأداء والقضاء في اللغة معناهما واحد، والتفرقة بينهما اصطلاح فقهي، وسيأتي كلام ابن تيمية في ذلك إن شاء الله تعالى".

(٢) حاشية الأزميري (٢٥٠/١).



٢- وعند الشافعية - ومن معهم -: يختص القضاء بالأداء بالعبادة المؤقتة فقط.

فما لم يقصد فيه الوقت شرعاً لا يوصف بالقضاء^(١).

قال الاسنوي:

"... فإن لم يكن لها - العبادة - وقت معين فلا توصف بالأداء ولا بالقضاء، سواء كان لها سبب؛ كتحية المسجد وسجود التلاوة، وإنكار المنكر، وامتنال الأمر إذا قلنا: أنه على الفور، أو لم يكن؛ كالصلاة المطلقة والأذكار^(٢)."

قال الأنصاري:

"... وقت العبادات المؤداة زمن مقدر لها شرعاً موسعاً كان؛ كزمن الصلوات المكتوبة، أو سننها، أو مضيقاً؛ كزمن صوم رمضان أو الأيام البيض، فما لم يقدر له زمن شرعاً؛ كنذر ونفل مطلقين وغيرهما، وإن كان فورياً كالإيمان، لا يسمى فعله أداء ولا قضاء اصطلاحاً، وإن كان الزمن ضرورياً لفعله^(٣)."

(١) البحر المحيط (٩٩/١) وشرح الجلال المحلي على جمع الجوامع مع حاشية البنانى (١٠٨/١).

(٢) نهاية السؤل مع منهاج الوصول (١٠٩/١ - ١١٠).

(٣) غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١٦.



المبحث الثالث

فيما يثبت به القضاء

يختلف عنوان المسألة في كتب أصول الفقه؛ حيث يعنون لها بعضهم بسقوط الأمر المؤقت بفوات وقته، ولكنهم يوردونه بصيغة الاستفهام.

ويعنون لها الفريق الآخر بما هو في عنوان المبحث أثبت القضاء بالأمر الأول أم يحتاج إلى أمر جديد؟.

وينبغي أن يعلم أن القول: بسقوط الأمر المؤقت بفوات وقته ليس معناه سقوط الإثم، بل معناه: سقوط المطالبة بالقضاء، وأما الإثم فقد استحقه المفوت للأمر المؤقت عن وقته إن لم يعف الله عنه.

وصورة المسألة:

إذا أمر الشرع بفعل وحدد له وقتاً معيناً ثم لم يفعله المكلف في ذلك الوقت، ولم يأت من الشرع ما يفيد بقضائه خلاف الأمر الأول فهل يبقى مأموراً بفعله بعد فوات وقته؟.

وظاهر خلاف الأصوليين يشمل ما فات وقته بعذر أو بغير عذر، ويشمل ما كان الأمر به أمر إيجاب أو أمر ندب عند الأكثر كما سبق.

وهناك من قصر المسألة على المأمور به أمر إيجاب. وحرر بعضهم محل الخلاف بقوله:



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

اتفق العلماء على أن القضاء بمثل لا يدرك العقل مماثلته للفائت
يجب بنص جديد؛ كالفدية للصوم في حق الشيخ الفاني.

والخلاف إنما وقع بينهم في القضاء بمثل معقول، وهو ما يدرك
العقل مماثلته لما فات؛ كالصلاة للصلاة، والصوم للصوم، هل يلزم
بالنص الأول الطالب للأداء؟ أو بأمر جديد ومبتدأ؟.

ففي كشف الأسرار على أصول البزدوى: "والخلاف في القضاء
بمثل معقول، فأما القضاء بمثل غير معقول فلا يمكن إيجابه إلا بنص
جديد بالاتفاق" (١).

وفي التلويح: "لا خلاف في أن القضاء بمثل غير معقول يكون
بسبب (٢) جديد واختلفوا في القضاء بمثل معقول ... " (٣).

ومثال محل النزاع:

الأمر بالصلاة؛ فإنه أمر مؤقت؛ فإذا تركها المكلف عمداً فهل
يؤمر بقضائها بعد فوات الوقت أو لا؟

اختلف علماء الأصول في ذلك على قولين، وبعضهم يقول: على
ثلاثة أقوال:

(١) كشف الأسرار على أصول البزدوى (١/١٤١).

(٢) السبب الجديد هو الدليل، ويعبر الشافعية ومن وافقهم عنه بالأمر الجديد،
والمقصود واحد، وهو الدليل الذي يشمل الكتاب والسنة والإجماع.

(٣) شرح التلويح (١/١٦٢)، وقد رد عليهما صاحب فواتح الرحموت (١/٩٠).



القول الأول:

أن الأمر المؤقت لا يسقط بفوات وقته، بل يجب قضاؤه بالأمر الأول ولا يحتاج إلى أمر خاص بالقضاء^(١).

وفى العدة لأبى يعلى أن الإمام أحمد - رحمه الله - قد أوماً إلى ذلك كما فى رواية إسحاق بن هانئ فى الرجل ينسى الصلاة فى الحضر، فيذكرها فى السفر، يصليها أربعاً؛ تلك وجبت عليه أربعاً.

فأوجب القضاء بالأمر الأول الذى به وجبت عليه فى الحضر؛ لأنه قال: تلك وجبت عليه أربعاً، معناه: حين المخاطبة بها^(٢).

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

(١) وقد نسب هذا القول إلى بعض الحنابلة؛ كالقاضى أبى يعلى، وابن قدامة والحوانى وبعض الشافعية، وبعض الحنفية. العدة (٢٩٣/١)، وروضة الناظر (ص ٢٠٤)، والمسودة (١٢١/١)، والإحكام (١٧٩/١)، وفى نسبه إلى عموم الحنابلة والمعتزلة نظر.

انظر: قواعد الاستنباط من ألفاظ الأدلة عند الحنابلة ص ١٧٠، والتبصرة ص ٦٤، وجمع الجوامع مع حاشية البنائى (٣٨٢/١)، وبحوث فى علم أصول الفقه (ص ١٩٨)، وشرح الروضة للطوفى (١٢٧/٢ - ١٣٠)، أنظر: التمهيد للإسنوى (ص ٩٤) فما بعدها.

(٢) العدة (٢٩٣/١)، والمختصر فى أصول الفقه لابن اللحام (ص ١٠٢)، وكشف الأسرار للبخارى على أصول البزدوى (١٤١/١)، وحاشية الأزميرى (٢٥٣/١)، وفواتح الرحموت (٨٨/١).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

١- أن الأصل ثبوت المأمور به في ذمة المكلف؛ فلا تبرأ ذمته إلا بأداء أو إبراء، كما في حقوق الأدميين، وكل من ذلك لم يحصل، فمن زعم سقوطه بخروج الوقت فعليه الدليل^(١).

أجيب عن ذلك:

بأنه لا خلاف في ثبوت المأمور به في ذمته، لكنه ثابت في وقت محدد فلما ترك الأداء فيه بقى عليه الإثم، فلا يبرأ منه إلا بدليل يدل على صحة الفعل بعده، وذلك هو الأحوط لبراءة الذمة^(٢).

٢- قوله -ﷺ-: "فدين الله أحق بالقضاء"^(٣).

وجه الاستدلال بالحديث:

أن الرسول -ﷺ- سمة الواجبات الشرعية ديناً، وشبهها بديون الأدميين؛ فقال في صدر الحديث: "أرأيت لو كان على أبك دين؟" ولا خلاف في أن دين الأدمى لا يسقط بفوات وقته، فكذلك دين الله، وهو شرائعه^(٤).

(١) العدة (٢٩٤/١)، وروضة الناظر (ص ٢٠٥).

(٢) قواعد الاستنباط عند الحنابلة للدكتور/ الصويغ: ص ١٧١، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله ص ٢٣٧.

(٣) الحديث متفق عليه: أخرجه البخارى (١٩٢/٤)، ومسلم (٢٤/٨).

(٤) العدة (٢٩٦/١)، وأصول السرخسى (٤٦/١)، وحاشية الأزميرى (٢٥٥/١)، والتمهيد لأبى الخطاب (٣٣٣/١)، والإحكام للامدى (٤١/٢ - ٤٢).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

ويمكن دفع هذا الاستدلال بأنه قياس في العبادات، وهو غير جائز.

٣- أنه لو سقط بفوات وقته لسقط المأثم لفوات الوقت، كما يسقط الوجوب، ولما لم يسقط المأثم فكذلك الوجوب.

أجيب عليه:

بأنه لا تلازم بين المأثم والوجوب، فالقصاص يجب على الإمام إقامته على القاتل، وقد يعفو عنه الولي ويبقى الإثم على القاتل، ولو تاب القاتل لم يسقط عنه القصاص فلا تلازم بينهما.

ومن أفطر في يوم من رمضان عامداً من دون عذر لم يبرأ من الإثم، ولو صام الدهر كله مع وجوب القضاء عليه فلا تكون البراءة من الإثم في كل ما ذكر إلا بفضل الله وغفرانه، فقد يبقى الإثم مع سقوط الواجب، وقد يغفر الإثم مع بقاء الوجوب^(١).

٤- الوقت شرط من شرائط العبادة؛ ففقدانه لا يوجب إسقاطها، كالطهارة والسترة وغيرهما^(٢).

والجواب:

أن ذلك شرط صحة فيعتبر لذلك فلا يجوز تقنمه ولا التأخير عنه، وصحة العمل هي المقصد؛ لأن الأداء لا يكون إلا بها.

(١) ما لا يسع الفقيه جهله ص ١٧١ - ١٧٢.

(٢) العدة (٢٩٥/١)، والتبصرة ص ٦٦.



الآداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

القول الثانى:

أن الأمر يسقط بذهاب وقته ولا يجب القضاء إلا بأمر جديد^(١).

واستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها:

١- أن الله سبحانه وتعالى إذا علق العبادة بوقت فلا يخلو من مصلحة تختص به أو لمشئئة وإرادة علقها بذلك الوقت، ونحن لا نعلم أن غير ذلك الوقت كالوقت المحدد فى حصول المصلحة ونفى المفسدة، ولا الإرادة والمشئئة، فيصير ما بعده كما قبله من الأوقات^(٢).

(١) وهو مذهب أكثر العلماء والمحققين، واختاره من الحنابلة ابن عقيل وابن تيمية، وقد عزاه ابن عقيل فى كتاب الواضح إلى أكثر الفقهاء والمتكلمين (١٩٣/١).

وقال ابن تيمية فى المسودة:

"وقال أكثر الفقهاء والمتكلمين: يسقط ولا يجب القضاء إلا بأمر جديد، وهو أقوى عندى، واختاره أبو الخطاب، وحكى الأول ابن برهان عن بعض الحنفية، والمعتزلة" المسودة - (١٢٦/١)، وقد سبق ما فى هذه النسبة وعبارة ابن برهان فى الوصول: "إذا كان الأمر مؤقتاً بوقت ففات ذلك الوقت قبل الفعل لم يجب القضاء إلا بأمر جديد، ونقل عن طائفة من الفقهاء والمتكلمين أنهم قالوا: القضاء يجب بالأول، ونقل عن أبى زيد أنه قال: يجب بقياس الشرع.

والمسودة (١٢٦/١)، والمعتمد (١٤٤/١ - ١٤٥)، وهو اختيار البايجى فى إحكام الفصول ص ٢١٧، وأنظر: أصول السرخسى (٦٣/١)، وبذل النظر ص ١٠٩.

(٢) وقد يناقش وجه الاستدلال بعد التسليم؛ لأن الفعل المؤقت فيه مصلحتان:

أحدهما: فى الفعل نفسه.



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

٢- أن الأصل قبل الإيجاب عدم إيجاب الفعل في الزمان، فلما فات الزمان المعين عدنا إلى الأصل فلا نعلم تعلق الوجوب بوقت ثلث إلا بدليل^(١).

٣- إن الصيغة ليس فيها ذكر أبداً لوقت بعده عند الفوات ولا أمر بالقضاء، ولا أن الإيجاب باق بعد الفوات، فلا يجب القضاء إلا بدليل يدل عليه^(٢).

وقد نوقش هذا الاستدلال:

بمنع أن الأمر لم يتعرض للقضاء؛ لأن القائلين بذلك لا يدعون الدلالة اللغوية، بل الدلالة العرفية الشرعية^(٣).

= والأخرى: في التوقيت؛ فإذا فاتت مصلحة التوقيت، فلا ينبغي أن تفوت مصلحة الفعل نفسه مع التمكن من استدراكه، ولا شك أن مصلحة الفعل هي العظمة.

ما لا يسع الفقيه جهله ص٢٣٩، وحاشية الأزميرى (١/٣٥٤ - ٣٥٥)، ومفتاح الوصول ص٤٢، والتمهيد للإسنوى ص٦٤، والنبذ في أصول الفقه ص٧٩ - ٨٠.

(١) أي: فلا نوجب شيئاً من المأمور في الوقت الثاني كما لم توجه في الوقت السابق على الوقت المحدد.

التمهيد (١/٣٣٥)، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله ص٢٣٨، والمعتمد (١/١٤٤)، والبرهان (١/٢٦)، والتبصرة ص٦٤، والمحصل (١/٤٢٠ - ٤٢١)، وقواعد الاستنباط عند الحنابلة للدكتور/ الصويغ ص١٧٣، وإرشاد الفحول ص١٠٦.

(٢) قواعد الاستنباط عند الحنابلة ص١٧٣.

(٣) قواعد الاستنباط عند الحنابلة ص١٧٣، والواضح لابن عقيل (١/١٩٣) فما بعدها



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

٤- أن الواجبات الشرعية منها ما يجب قضاؤها، ومنها ما لا يجب قضاؤها باتفاق؛ فالصلوات الخمس يجب قضاؤها، على النائم والناسي، والجمعة والجهاد لا يجب قضاؤها، ولو كان القضاء يثبت بالأمر الأول ولا يحتاج لأمر جديد لاستوت الواجبات في ذلك^(١).

وأجيب:

بأن ما لا يقضى من الواجبان امتنع قضاؤه لعدم التمكن منه كالجمعة، أو لأن المصلحة من الفعل لا تحصل إلا بالإجماع عليه كالجهاد، أو يقال: إن ما لا يقضى قد قام الدليل على عدم قضائه وهو الإجماع من العصر الأول^(٢).

٥- أن العبادة إذا قيدت بمكان فلا يقوم غيره مقامه، فكذلك إذا قيدت بزمان لا يقوم غيره مقامه إلا بدليل، ومن أجاز إبدال وقت بوقت بلا دليل، كمن أبدل الوقوف بمزدلفة بدلاً من عرفة، وصوم غير رمضان بدلاً من صوم رمضان^(٣).

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) التبصرة ص ٦٥، والمستصفي (١١/٢)، والتمهيد (١/١ ق/٣٣٥).

(٣) قواعد الاستنباط من الألفاظ لدى الحنابلة ص ١٧٣، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله ص ٢٣٩.



وقد أجيب عن:

عن قياسهم الزمان بالمكان، بأنه قياس لا يصح؛ لأن الأزمنة متصل بعضها ببعض فما وجب في الأول ينسحب إلى الثاني بخلاف الأمكنة؛ فإنها منفصلة، ولأن الأزمنة تذهب وتتلاشى فلا يبقى الزمان الأول مع الثاني بخلاف الأمكنة فهي باقية.

ثم إن الأمكنة المذكورة لا تخرج عن أعمال الحج والعمرة من الإحرام والطواف والوقوف بعرفة ونحو ذلك، وهي أعمال تعبدية غير معروفة العلة في الغالب^(١).

وقد حاول أبو زيد الدبوسي أن يجمع بين القولين؛ فقال: "إن القضاء واجب على كل حال في جميع الأفعال المأمور بها إذا فات وقتها، ولكن لا يجب بالأمر الأول، بل بالقياس على ديون الأديمين، وعلى ما اتفق العلماء على قضائه؛ كالصلوات المفروضة بالنسبة للنائم والناسي، وهذا الرأي يؤول إلى القول الثاني، ولكنه يرى أن الدليل على القضاء قد وجد فلا حاجة للبحث عن دليل خاص لكل فعل، بل يكفي بدليل يصلح لكل الواجبات.

فهو من حيث التقعيد موافق لأصحاب القول الثاني، ولكنه في الفروع قد يختلف معهم وقد يتفق^(٢).

(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله ص ٢٣٩ - ٢٤٠، والعدة (٢٩٨/١) والتمهيد (١/٣٣٥)، وترتيب الفروق واختصارها ص ٣٦.

(٢) ينظر: الإحكام لابن حزم (٣/٥٣ - ٥٤).



لأنه فى زمن معين يجئ لما عليه من نفع بنى
وخالف الرازى؛ إذ المركب لكل جزء حكمه ينسحب^(١)

= وكونه: يتفق معهم، وذلك فيما ورد النص بقضائه، ويختلف فيما لم يرد فيه نص؛ فالجمهور لا يرون القضاء، وأبو زيد يقيس ما لم يرد فيه نص على ما ورد فيه النص، فلا يتوقف فى القضاء، كما يتوقف الجمهور على ورود النص.

قواعد الاستنباط عند الحنابلة ص ١٧٤، وأصول الفقه الذى لا يسع الفقهاء جهله ص ٢٣٨، ومختصر المنتهى (٩٢/٢)، ومصطلحات المذاهب الفقهية ص ٦١ - ٦٣، وبحوث فى علم أصول الفقه للدكتور/ حمد الحجى الكردى ص ٢٠٢، وسيأتى لذلك مزيد من الإيضاح فى موقف ابن تيمية - رحمه الله - من هذين المصطلحين، أنظر: حصول المأمول من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فى علم الأصول ص ٤٩١، فما بعدها، وقد نص على أن ما يفعل فى وقت العذر.

(١) شرح مراقى السعود، المسمى (نثر الورد) (١٥٨/١ - ١٥٩)، وترتيب الفروق واختصارها ص ٩٦، واختيارات ابن القيم الأصولية (١٧١/١ - ١٧٣)، وقطع ابن تيمية والشيرازى وغيرهما بأن صلاة أصحاب الأعداء أداء لا قضاء، والبدور اللوامع فى شرح جمع الجوامع (٣١٦/١).

والمقصود بالرازى هنا: هو الجصاص الحنفى صاحب الفصول فى الأصول.



الفصل الثانى

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية فى

من مصطلح الأداء والقضاء والإعادة

وفيه مباحث:

المبحث الأول

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) من مصطلح الأداء

والقضاء والإعادة

سار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - فى شرحه على العمدة على مذهب من يثبت مصطلح الأداء والقضاء والإعادة وصفاً للعبادة الواجبة إذا كانت مقدرة الوقت بداية ونهاية، ومما يدل على ذلك ما يلى:

١- تعريفه للقضاء بمعناه الاصطلاحي المتعارف عليه.

٢- قوله: "إن الواجب الذى عين له وقت، ولم يحدد بأبتهاء وانتهاء بوصف بالأداء فقط، دون القضاء والإعادة؛ كالحج وزكاة المال.

(١) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحنبلى، المجتهد، علامة الزمان، وترجمان القرآن، ناصر السنة قاصع البدعة، برع فى الفقه والأصول والفرائض والحساب، وغير ذلك من الفنون، تأهل للفتوى والتدريس وعمره أقل من العشرين سنة، له مؤلفات منها: مجموع الفتاوى، ودرء تعارض النقل والعقل، واقتضاء الصراط فى مخالفة أصحاب الجحيم، والسياسة الشرعية، ورفع الملام عن الأئمة الأعلام، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، وشرح العمدة وغير ذلك كثير، ولد عام ٦٦١هـ، وتوفى سنة ٧٢٨هـ، ذيل طبقات الحنابلة (٣٧٨/٢ - ٤٠٣ - ٤٠٥)، فوات الوفيات (٦٢/١ - ٧٠)، وطبقات المفسرين للداوودى (٤٥/١ - ٤٦ - ٤٩).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

٣- قوله: "إن تأخير القضاء عن وقته الواجب فعله فيه لا يوصف الفعل معه بأنه: قضاء القضاء، بل بالقضاء فقط.

أما تعريف القضاء بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه لدى الفقهاء فقال عنه: "القضاء فعل العبادات بعد الوقت المحدد بالشرع، فلهذا لو نام عنها أو نسيها حتى خرج الوقت صلاها قضاء، وإن لم يجب عليه فعلها إلا في ذلك الوقت؛ فإن ما تقضيه الحائض ونحوها من الصوم يكون قضاء، وإن لم يجب فعله إلا بعد خروج الوقت^(١).

فيدخل في حد الفقهاء اصطلاحاً صلاة المعذور بعد خروج الوقت؛ كصلاة النائم إذا استيقظ، والناسي إذا تذكر، والحائض إذا طهرت. وقال بالنسبة للواجب الذي عين له وقت ولم يحدد بابتداء وانتهاء: "الواجب الموسع مثل: تأخير الصلاة عن أول وقتها مع ظن وجود مانع، ثم يتخلف ذلك المانع؛ فإن الصلاة توصف هنا بالأداء خاصة^(٢).

ومثل هذه الصورة العبادة الواجبة على الفور؛ فإنها لو أخرت عن أول أوقات الإمكان كانت أداء، وإن أتم بالتأخير؛ إذ لم يوقت الشرع لها وقتاً عاماً^(٣).

(١) شرح العمدة: كتاب الصلاة ص٥٦، وكتاب المناسك من شرح العند أيضاً (٢٢٩/١).

(٢) قلت: لأنها فعلت في الوقت ولا عبرة بظن وجود المانع الذي لم يتحقق وجوده.

(٣) شرح العمدة: كتاب الصلاة ص٥٦، وكتاب المناسك من شرح العمدة أيضاً (٢٢٩/١).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

ومرادُه - رحمه الله - : "لم يوقت الشرع لها وقتاً عاماً" أى: علماً
للابتداء والانتهاء، بل وقت لها وقت ابتداء فقط؛ فلهذا لم توصف إلا
بالأداء، وذلك مثل: الحج والزكاة، وأما عدم تسمية قضاء القضاء باسم
القضاء فقد قال عنه: "القاضى شهر رمضان لو أخره إلى عام ثان، أو
آخر قضاء الحج إلى عام ثان، لم يقل له: قضاء القضاء"^(١).

قال مؤلف حصول المأمور من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية فى
علم الأصول عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الأمير، بعد ما ذكر موقفه
السابق من مصطلح الأداء والقضاء والإعادة:

"وعندى - والله أعلم - أن هذا الذى سار عليه شيخ الإسلام - رحمه
الله - فى معنى القضاء: اصطلاحاً، وجعله خاصاً بما فعل بعد الوقت
المقدر شرعاً، ولو لعذر، وجعل الأداء خاصاً بما فعل أولاً فى وقته
المقدر شرعاً، عندى أنه قول قديم له؛ وذلك لتقديم تأليف الكتاب الذى سار
على هذا الاصطلاح فيه، ولوجود كلام آخر له يخالف هذا"^(٢).

(١) شرح العمدة: كتاب المناسك (٢٢٩/١)، وشرح الكوكب المنير (٣٦٤/١).

(٢) حصول المأمور من كلام شيخ الإسلام فى علم الأصول ص ٤٩١.



المبحث الثاني

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من مصطلح الأداء والقضاء وأنهما مترادفان شرعاً ولغة

اتضح في المبحث السابق أن ما سار عليه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- من كون الأداء والقضاء وصفين للعبادة الواجبة المؤقتة إنما هو قول قديم له؛ لأنه ذكره في كتاب متقدم التأليف ولوجود كلام آخر له يخالف ذلك.

وحاصل موقفه الذي استقر عليه أنه لا وجود للقضاء بالمعنى الاصطلاحي لدى الفقهاء، في كلام الله تعالى، وكلام رسوله -ﷺ-، أن التفريق بين الأداء والقضاء لا أصل له في كلام الله وكلام رسول الله -ﷺ- ولا يوجد في الشرع أمر بالعبادة في غير وقتها، فلا يوجد إلا أداء وإعادة.

وأما القضاء فهو بمعنى الأداء لغة وشرعاً؛ فمن فعل العبادة كاملة فقد قضاها، وإن فعلها في وقتها، وفيما يأتي الدليل على أن هذا هو موقف شيخ الإسلام من مصطلح القضاء والأداء؛ حيث قال: "الفرق بين اللفظين -أي: القضاء والأداء- فرق اصطلاحى لا أصل له في كلام الله ورسوله؛ فإن الله -تعالى- يسمي فعل العبادة في وقتها قضاء، كما قال في الجمعة: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾^(١).

(١) سورة الجمعة: جزء من الآية رقم (١٠).



وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾^(١). مع أن هذين يعلان في الوقت.

والقضاء في لغة العرب:

هو إكمال الشيء وإتمامه، كما قال تعالى: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾^(٢) أى: أكملهن وأتمهن.

فمن فعل العبادة كاملة فقد قضأها، وإن فعلها في وقتها، والنائم والناسي إذا صليا وقت الذكر والانتباه فقد صلياها في الوقت الذي أمرا بالصلاة فيه، وإن كانا صليا بعد خروج الوقت المشروع لغيرهما.

فمن سمى ذلك قضاء باعتبار هذا المعنى وكان في لغته أن القضاء: فعل العبادة بعد خروج الوقت المقدر شرعاً للعموم، فهذه التسمية لا تضر ولا تنفع^(٣).

(١) سورة البقرة: جزء من الآية رقم (٢٠٠).

(٢) سورة فصلت: جزء من الآية رقم (١٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٧/٢٢ - ٣٨) وشيخ الإسلام - رحمه الله - في كلامه هذا يشير إلى ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من تسمية الأداء بفعل الواجب أو المأمور به في الوقت المحدد شرعاً، وأن القضاء فعله بعد خروج وقته.

قال الفيومي:

"استعمل العلماء القضاء في العبادة التي تفعل خارج وقتها المحدود شرعاً، والأداء إذا فعلت في الوقت المحدود، وهو مخالف للوضع للغوى؛ لكنه اصطلاح للتمييز بين الوقتين". المصباح المنير ص ٥٠٧، وشرح الكوكب المنير (٣٦٣/١) ومذكرة في أصول الفقه ص ٦٦ - ٧١، واختيارات ابن القيم الأصولية (١٧٢/١).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

ومن هذا يتضح أن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في موقفه الأخير يتضمن الآتي:

الأول: أن هذا الاصطلاح الذى سار عليه معظم العلماء لا أصل له فى الكتاب والسنة.

ثانياً: لو أخذ بالاصطلاح المذكور بناء على التفريق الذى فرقوا به بينهما؛ فإنه سيكون مجرد اختلاف فى التسمية، لا يترتب عليه أى شئ، وما كان كذلك فتركه أولى؛ لأن التفريق فى الألفاظ ينبغى أن يكون لاختلاف المعنى، والمعنى هنا متحد، فلا وجه للتفريق فى الألفاظ مع ما يحمله من إيهام وإشكال.

ونذكر ابن تيمية فى موضع آخر:

فقال: "وأيضاً؛ القضاء فى كلام الله وكلام الرسول المراد به: إتمام العبادة، وإن كان ذلك فى وقتها...، ثم اصطلح طائفة من الفقهاء فجعلوا لفظ القضاء مختصاً بفعلها فى غير وقتها، وهذا التفريق لا يعرف قط فى كلام الرسول.

ثم يقولون: قد يستعمل لفظ القضاء فى الأداء^(١) فيجعلون اللغة التى نزل القرآن بها من النادر.

(١) انظر: أصول السرخسى (٤٥/١)، والمنار مع فتح الغفار (٤١/١)، والتفريح مع شرحه التوضيح (١٦٢/١).

وقد انبنى على ذلك الاستعمال الخلاف فى اشتراط نية القضاء والأداء فيما دخل وقته أو خرج وقته وأراد المكلف فعله فهل تتوب نية أحدهما عن الآخر أم لا؟ فظاهر كلام الحنفية وبه قال المالكية والحنابلة والشافعية فى أصح الوجوه جوازه. =



ولهذا يتنازعون في مراد النبي - ﷺ - بقوله: "فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا"^(١) وفي لفظ: "فأتموا"^(٢)، فيظنون أن بين اللفظين خلافاً، وليس الأمر كذلك، بل قوله: "اقضوا" كقوله: "فأتموا" ولم يرد بأحدهما الفعل بعد الوقت، بل لا يوجد في كلام الشارع أمر بالعبادة في غير وقتها لكن الوقت وقتان: وقت عام، ووقت خاص، لأهمل الأعداء؛ كالنائم والناسي إذا صلياً بعد الاستيقاظ والذكر، فإنما صلياً في الوقت الذي أمر الله به؛ فإن هذا ليس وقتاً في حق غيرهما"^(٣).

= والمسألة فيها أربعة أقوال:

الأول: لا تشترط النية.

الثانية: تشترط.

الثالثة: تشترط نية القضاء دون الأداء.

الرابعة: تشترط نية الأداء إن كان عليه فائتة وإلا فلا.

الهداية مع فتح القدير (١/٢٦٥ - ٢٦٧)، والشرح الصغير على أقرب المسالك (١/٣٠٥)، والمجموع (٣/٢٤٦)، وشرح منتهى الإرادات (١/١٦٧ - ١٦٨).

(١) رواه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، ومواضع الصلاة، باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، برقم: ١٥٤ - ١٦٤، بلفظ "صل بما أدركت وأقض ما سبقك". وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب السعي إلى الصلاة برقم (٥٧٢ - ٥٧٣).

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الآذان، باب لا يسعى إلى الصلاة (٦٣٦) ومسلم في الموضع السابق.

(٣) الفتاوى (١٢/١٠٦)، وكذلك الفتاوى (٢٣/٣٣٥).



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

قال عبد الرحمن بن عبد الله الأمير:

"وكلام شيخ الإسلام -رحمه الله- ظاهر كل الظهور، وهو الموافق لما سبق، أن قرره من أن الواجب المؤقت إذا ترك عمداً حتى خرج وقته؛ فإنه لا يصح فعله بعده، ولا يقبل من فاعله، وذلك أن المكلف: إما أن يفعل العبادة في وقتها أو لا؛ فإن فعلها في وقتها كاملة فهي أداء.

وإن فعلها غير كاملة فعليه الإعادة على الوجه الذي جاءت به السنة في ذلك^(١).

وإن فعلها في غير وقتها، فإن كان معذوراً فعليه فعلها حين زال العذر، ويكون هذا وقتها شرعاً في حقه، وإن كان غير معذور؛ فإنه لا يشرع له فعلها، ولا تقبل منه إذا فعلها، فلم يبق إلا أداء أو إعادة، وقريب من ذلك ما ذكره ابن القيم -رحمه الله-؛ حيث يرأن أن العبادة إذا فعلت في غير وقتها الشرعي لعذر، كالنوم والنسيان تسمى أداء، قال: "إن المعذور بنوم أو نسيان، لم يصل الصلاة في غير وقتها، بل في نفس وقتها الذي وقته الله له؛ فإن الوقت في حق هذا؛ حين يستيقظ ويذكر، كما قال -ﷺ-: "من نسي صلاة فوقتها إذا ذكرها"^(٢)؛ فالوقت وقتان: وقت

(١) حصول المأمول من كلام الشيخ الإسلام ابن تيمية في علم الأصول ص ٤٩٢ - ٤٩٣.

(٢) هذا الحديث: أخرجه البيهقي (٢/٢١٩)، و الدارقطني (١/٤٢٣)، وفيه حفص بن أبي عطف، قال البيهقي: هو منكر الحديث، لكن يشهد له أحاديث كثيرة منها: ما رواه أنس مرفوعاً: "من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا ذكرها" =



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

اختيار، ووقت عذر، فوقت العذر بنوم أو نسيان، هو وقت ذكره واستيقاظه، فهذا لم يصل الصلاة إلا في وقتها، ثم ذهب إلى أن النزاع لفظي، بعد ما حكى خلاف العلماء في المسألة، فقال: "واختلفوا في مسألتين: لفظية وحكمية.

فاللفظية:

هي تسمى هذه الصلاة أداء أو قضاء؟، فيه نزاع لفظي محض، وهي قضاء لما فرض الله عليهم، وأداء باعتبار الوقت في حق النائم الناسي؛ فإن الوقت في حقهما وقت الذكر والانتباه، فلم يصلها إلا في وقتها الذي أمرنا بإيقاعها فيه^(١).

وما ذهب إليه ابن تيمية وابن القيم -رحمهما الله- لم ينفردا به فقد قطع به جمع من العلماء منهم: الشيرازي والمرداوي وابن حزم وغيرهم.

(١) كتاب الصلاة ص ٩٩، أنظر: مدارج السالكين (٣٨٠/١ - ٣٨١) واختيارات ابن القيم الأصولية (١٧٣/١).



يقول الشيخ محمد الأمين - رحمه الله - رداً على من يقول إن صوم الحائض ما فاتها من رمضان إذا طهرت قضاء ولا يسمى أداء، مستنداً بثلاثة أوجه منها: حديث عائشة رضي الله عنها: "كنا نحيض على عهد رسول الله - ﷺ - ثم نطهر، فيأمرنا بقضاء الصيام، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة"^(١).

والوجه الثاني: أنه لا خلاف بين أهل العلم في أنهم ينوون القضاء، يقول الشيخ الأمين^(٢) - رحمه الله -
الوجه الأول:

منها لا دليل فيه؛ لأن إطلاق عائشة رضي الله عنها - اسم القضاء على صوم الحائض ما فاتها من رمضان لا دليل فيه؛ لأن القضاء يطلق في اللغة على فعل العبادة مطلقاً في وقتها أو لا.
وتخصيصه بفعلها بعد خروج الوقت اصطلاح خاص للأصوليين والفقهاء، فلا دليل قطعاً في لفظ عائشة المذكور؛ لأن الاصطلاح المذكور حادث بعدها.

وأما الوجه الثاني:

وهو الإجماع على أنهم ينوون القضاء؛ فهو الدليل الجيد المعتمد في محل النزاع، مع أن بعض أهل العلم ناقش هذا الدليل قائلاً: إنه لم

(١) هذا الحديث: أخرجه مسلم في صحيح (٢٦٥/١)، في كتاب الحيض في كتاب الطهارة، باب الحائض لا تقضي الصلاة، والترمذي في سننه (١٤٥/٣) في الصوم، باب ما جاء في قضاء الحائض الصيام.

(٢) مذكرة في أصول الفقه ص ٧٠ - ٧١، والبحر المحيط (٣٣٦/١) وقد صرح فيه أنهما مترادفان، أي: الأداء والقضاء.



ينعقد فيه إجماع، وأنه لا مانع من قصد الحائض الأداء بأمر جديد يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -.

وقد اتفق العلماء فيما أعلم أنه لو اعتقد بقاء وقت الصلاة فنواها أداء، ثم تبين أنه صلى بعد خروج الوقت صحت صلاته، ولو اعتقد خروجه فنواها قضاء ثم تبين له بقاء الوقت أجزأته صلاته، وكل من فعل العبادة في الوقت الذي أمر به أجزأته صلاته، سواء نواها أداء أو قضاء، والجمعة تصح سواء نواها أداء أو قضاء إذا أراد القضاء المذكور في القرآن.

والنائم والناسي إذا صليا وقت الذكر والانتباه فقد صليا في الوقت الذي أمرا بالصلاة فيه، وإن كانا قد صليا بعد خروج الوقت المشروع لغيرهما، فمن سمي ذلك قضاء باعتبار هذا المعنى وكان في لغته أن القضاء فعل العبادة بعد خروج الوقت المقدر شرعاً للعموم، فهذه التسمية لا تضر ولا تنفع.

وبالجملة: فليس لأحد قط شغل يسقط عنه فعل الصلاة في وقتها؛ بحيث يؤخر صلاة النهار إلى الليل، وصلاة الليل إلى النهار؛ بل لابد من فعلها في الوقت، لكن يصلى بحسب حاله، فما قدر عليه من فرائضها فعله وما عجز عنه سقط عنه^(١).

ويقول اليوسى في البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع: "وأعلم أنه لو فعل أحد الفائتة مثلاً عند ذكرها قضاء، باعتبار خروج وقتها الأول، وأداء باعتبار كونها في وقتها الثاني لم يكن عظيمًا"^(٢).

(١) الفتاوى (٣٧/٢٣ - ٣٨).

(٢) البدور اللوامع شرح جمع الجوامع (٣٢٥/١).



المبحث الثالث

فيما تشرع له الإعادة

بعد أن عرف شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- الإعادة بأنها: "فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعاً، مرة أخرى لسبب"، بين السبب الذي يشرع للمكلف إعادة العبادة من أجله وأنه قسمان:

الأول: حصول خلل في أركان العبادة وشروطها.

الثاني: تحصيل فضيلة مشروعة.

أما القسم الأول:

وهو الإخلال بالأركان أو الشروط، فمثل: الإخلال بالطهارة، ونحوها في الصلاة، مع علم المكلف وقدرته على الإتيان به، أما مع العجز فلا إعادة عليه.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-:

"من فعل ما أمر به بحسب قدرته من غير تفريط منه، ولا عدوان، فلا إعادة عليه، لا في الصلاة ولا في الصيام، ولا في الحج، ولم يوجب الله على العبد أن يصلي الصلاة الواحدة مرتين، ولا يصوم شهرين في عام واحد، ولا أن يحج حجتين، إلا أن يكون منه تفريط أو عدوان"^(١).

(١) الفتاوى (٤٤٠/٢١ - ٤٤١)، وانظر: أيضاً من المجلد نفسه (٢٢٣ - ٢٢٤)، وكذلك (٤٤٨ - ٤٦٥ - ٦٣٣) وانظر: كذلك الفتاوى (٤١/٢٢ - ٤٥)، و(٢٨٧/٣) وشرح العمدة، كتاب الصلاة ص ٢٣٥، والاختيارات ص ٣٦.



الإداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

وقال أيضاً: "لا إعادة على من فعل ما أمر به بحسب الاستطاعة، وإنما يعيد من ترك واجباً يقدر عليه، مثل من تركه لنسيانه أو نحوه^(١)."

وأما القسم الثاني:

وهو الإعادة لتحصيل فضيلة مشروعة، فقد ذكر شيخ الإسلام - رحمه الله - لها صوراً ومنها:

١- حضور الإنسان مسجداً تقام فيه الجماعة، وهو قد صلى في مسجد آخر.

٢- الصلاة مع من فاتته الجماعة وليس معه آخر.

٣- صلاة الخوف في بعض الصور، في حق الإمام فيصل في بعض الجيش ركعتين، وبالباقين ركعتين معادتين له.

٤- صلاة الإنسان بجماعة أخرى إماماً لهم، وهو قد صلى قبل صلاته بهم تلك الصلاة.

٥- صلاة الجنازة تبعاً لغيره، ممن فاتتهم الصلاة الأولى على الميت^(٢).

(١) الفتاوى (٤٢٩/٢١)، وأنظر: أيضاً من المجلد نفسه (٤٣٠ - ٤٣١)، وأنظر كذلك: (٣٧/٢٣ - ٣٨)، و(٣٣٥)، وتفسير الآيات المشككة (٥٧٩/٢)، وما بعدها، شرح العمدة، كتاب الصلاة (ص ٤٣٦ - ٤٩٢)، وكتاب الصلاة من شرح العمدة (ص ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٥٤٨)، ومختصر الفتاوى المصرية ص ١٧.

(٢) أنظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص ٨٢، ٨٣)، وحصول المأمول في علم الأصول من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٩٤.



الخاتمة

ونسأل الله حسن الخاتمة، بعد أن من الله تعالى بإكمال بحث الأداء والقضاء، وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من ذلك، فقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

١- أن تقسيم المطلوب إلى أداء وقضاء مبنى على نوع الطلب الذى تارة يرد بطلب الفعل وتحديد وقته بداية ونهاية، وتارة يرد مجرداً عن تحديد الوقت لحكم يعملها الله تعالى، وإن كان كل فعل يقوم به المكلف يحتاج إلى وقت.

٢- اختلف الأصوليون والفقهاء فى طبيعة تقسيم المطلوب إلى أداء وقضاء، وكان لهم فى ذلك ثلاثة اتجاهات:

الأول: أنه متعلق بالعبادة المؤقتة.

والثانى: أنه خاص بالواجب فقط.

والثالث: أنه متعلق بالمأمور به من حيث هو كذلك، وهذا الأخير هو الذى ترجحه الأدلة فى نظرى، إذا سلم بهذا التقسيم أصلاً.

٣- أن مصطلح أداء وقضاء باق على معناه اللغوى ولم يرد فى كلام الشارع ما يدل على صرف ذلك أو تخصيصه بعمل من الأعمال الشرعية.



الأداء والقضاء عند الأصوليين موقف ابن تيمية من ذلك

٤- أن الذي ترجح لدى بحسب الأدلة أن الإعادة قسم من الأداء، وأخص منه؛ لاشتراط سبقها بفعل فيه خلل أو طلب فضيلة زائدة عليه.

٥- أن أكثر كتب الأصول في المذهب الحنفي لم يرد فيها مصطلح الإعادة؛ لأنها ليست واجبة، والقضاء عندهم من خواص الواجب الذي يشبه ما يجبر بسجدة السهو.

٦- أن الجمهور من الأصوليين قد خصصوا الأداء والقضاء بالعبادات المؤقتة فقط، وأن الراجح هو جريان ذلك في كل مطلوب.

٧- أن القضاء عند الحنفية خاص بالواجب؛ لأنه مبنى على وجوب استدراك ما فات، وغير الواجب لا يجب استدراكه إذا فات.

٨- أن الذي يراه ابن تيمية رحمه الله تعالى - عدم فعل العبادات في غير وقتها، ولكن الوقت عام، وخاص بأهل الأعذار، فأهل الأعذار ما فعلوه بعد العذر هو في وقته الشرعي وليس خارجاً عنه.

٩- أن تسمية ما فعله أهل الأعذار بالقضاء تسمية لا تضر ولا تنفع مع أن الأولى عدم ذلك؛ للإيهام والإشكال الذي يخالف ما ورد عن الشارع في هذين المصطلحين.

١٠- انحصار ما يعمله المكلف في الأداء والإعادة فقط، وتكون الإعادة بحسب ما وردت به السنة، وقد مثل شيخ الإسلام لما تشرع فيه الإعادة حسب السنة.

١١- أن الأخذ بما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة، فيه تيسير على المسلمين، ويتفق مع سماحة الشرع وعدم التعمق في



المصطلحات التي لم يرد عليها دليل شرعي، وفيها من التخرصات على الشارع ما يدخل في باب التشدد المنهى عنه شرعاً.

١٢- أن دين الإسلام يسر، وفي بعض ما ذكر في مصطلحات الأداء والقضاء ما يخالف تيسير الإسلام، وخاصة أن عامة المسلمين لا يعرفون ذلك، وحتى من تعلم منهم يصعب عليه إدراكه؛ لدخوله في علم المنطق؛ فتكون عبادات المسلم موقوفة على ذلك صحة وقبولاً وفيه من الحرج ما الله به عظيم.

١٣- لم يتفرد شيخ الإسلام بكون الأداء والقضاء مترادفين ولم يثبت فيهما ما يخالف معناهما اللغوي، بل وافقه كثير من العلماء، وكذلك هو مذهب من سبق شيخ الإسلام من المحققين في المسألة، وقد ورد في البحث ما يثبت ذلك.

نسأل الله تعالى أن يوفق المسلمين إلى ما هو الصواب؛ إنه سميع

مجيب.



فهرس المراجع

أولاً: فهرس التفسير وعلومه:

١- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء: لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ—)، تحقيق: عبد العزيز محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٢- التفسير الكبير: لفخر الدين الرازي، عمر بن الحسين، (ت ٦٠٦هـ—) المطبعة المصرية، الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ.

٣- الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ—)، دار الفكر، الطبعة الأولى، بدون.

ثانياً: فهرس الحديث وعلومه:

٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: للأيباني، محمد بن ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ—)، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ودمشق سوريا.

٥- التلخيص الحبير: لابن حجر، الحافظ أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ—) شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة، ١٣٨٤هـ.



الأداء والقضاء عند الأصوليين وموقف ابن تيمية من ذلك

٦- السنن: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)

مراجعة وضبط: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بدون.

٧- السنن: للترمذي أبو عيسى، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)

تحقيق وشرح: أحمد شاكر، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٨- السنن: للدارقطني علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، الطبعة الثانية

١٤٠٣هـ، عالم الكتب بيروت، لبنان.

٩- السنن الكبرى: للبيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين الشافعي (ت

٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٠- شرح الطحاوي على معاني الآثار: أبو جعفر، أحمد بن سلامة

(ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب

العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ.

١١- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)

ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، صحيح محب الدين

الخطيب، مطبوع مع شرحه فتح الباري لابن

حجر دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ.

١٢- صحيح مسلم: أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري (ت

٢٦١هـ)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث

القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.



١٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمى نور الدين على بن أبى بكر
دار الكتاب العربى، بيروت، الطبعة الثالثة،
١٤٠٢هـ.

١٤- مسند الإمام أحمد: أبو عبد الله، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)
تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، مصر
١٣٦٨هـ.

١٥- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: للشوكانى محمد بن على
(ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة،
١٤٠٣هـ.

ثالثاً: مراجع الفقه وأصوله:

١٦- الإبهاج شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول
للبيضاوى: للسبكي نقى الدين (ت ٧٥٦هـ)، وولده
عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكي (ت
٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية.

١٧- إحكام الفصول فى أحكام الوصول: للباجى أبو الوليد سليمان بن
خلف المالكى (ت ٤٧٧هـ)، حققه وقدم له ووضع
فهارسه: عبد المجيد التركى، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ
دار الغرب الإسلامى، بيروت.

١٨- الإحكام فى أصول الأحكام: لابن حزم أبو محمد على بن محمد
الأندلسى الظاهرى (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر
قدم له الأستاذ الدكتور/ إحسان عباس، الطبعة الثانية



(ت ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م)، دار الأفاق الجديدة،

بيروت، لبنان.

١٩- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: للشوكاني محمد

بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر، وطبعة أخرى،

تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، دار الكتبى

القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، مجلدان.

٢٠- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية: للسيوطى جلال

الدين عبد الرحمن بن أبى بكر الخضيرى الشافعى

(ت ٩١١هـ)، دار إحياء الكتب العربية، بدون.

٢١- أصول السرخسى: للسرخسى أبو بكر محمد بن أحمد (ت ٤٩٠هـ)

حقق أصوله أبو الوفاء الأفغانى، دار المعرفة، بيروت

لبنان.

٢٢- الأم: للإمام الشافعى محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، دار الفكر،

بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٢٣- إيضاح المحصول من برهان الأصول: للمازرى أبى عبد الله محمد

(ت ٤٥٣هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور/ عمار الطالبي،

الطبعة الأولى ٢٠٠١م، دار الغرب الإسلامى،

بيروت.

٢٤- اختيارات ابن القيم الأصولية: جمعاً ودراسة لأبى عبد الرحمن

الجزائرى، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار ابن حزم.



٢٥- اختيارات ابن تيمية الفقهية: للبعلى علاء الدين على بن محمد عباس (ت ٦٨٣هـ)، مكتبة السداوى، القاهرة، بدون.

٢٦- أصول الفقه الذى لا يسع الفقيه جهله: تأليف: أ.د/ عياض بن نامى السلمى، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار التدمرية.

٢٧- الإمام أبو الوليد الباجى وآراؤه الأصولية: (٤٠٣ - ٤٤٤هـ)، تأليف الدكتور/ ساحل بوبشيس، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٢٨- أصول الشاشى: لأبى على أحمد بن محمد بن إسماعيل بن إسحاق الشاشى، طبعة دار الكتاب العربى، بيروت، ١٤٠٢هـ.

(ب)

٢٩- البحر المحيط فى أصول الفقه: للزركشى، قام بتحريه: د/ سليمان الأشقر، وراجع د/ عبد الستار أبو غدة، ود/ محمد سليمان الأشقر، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، بالكويت.

٣٠- بحوث فى علم أصول الفقه: أعده: أ.د/ أحمد الحجى الكردى، طبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٣١- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع: للكاسانى علاء الدين أبو بكر بن مسعود (ت ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.



الإداء والقضاء عند الأصوليين موقف ابن تيمية من ذلك

٣٢- بدائع الفوائد: لابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
(ت ٧٥١هـ)، دار الكتب العربي، بيروت.

٣٣- البرهان في أصول الفقه: للجويني، حققه وقدم له وجمع فهارسه د/
عبد العظيم ديب، الطبعة الأولى.

٣٤- البدور اللوامع في شرح جمع الجوامع في أصول الفقه: لليوسى
(ت ١١٠٢هـ)، تقديم وفهرسة وتحقيق: حميد حماني
اليوسى، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الفرقان للنشر
المغرب.

(ت)

٣٥- التبصرة في أصول الفقه: للشيرازي أبي إسحاق إبراهيم بن علي
(ت ٤٧٦هـ)، تحقيق الدكتور/ محمد حسن هيتو، دار
الفكر، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٣٦- التحرير في أصول الفقه: لابن الهمام كمال الدين محمد بن عبد
الواحد (ت ٨٦١هـ)، طبع مطبعة مصطفى البابي
الحلبى سنة ١٣٥١هـ.

٣٧- التحصيل من المحصول: للأرموى سراج الدين محمود بن أبي بكر
(ت ٦٨٢هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد علي أو
زنيذ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ.



٣٨- تخرّيج الفروع على الأصول: للزنجاني شهاب الدين محمود بن

أحمد (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق الدكتور/ محمد أديب

صالح، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ.

٣٩- ترتيب الفروق واختصارها: للبغوري محمد بن إبراهيم (ت

٧٠٧هـ)، تحقيق: عمر بن عباد، وزارة الأوقاف

والشئون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٤هـ.

٤٠- التعريفات: للجرجاني الشريف محمد بن علي، دار الكتب العلمية،

بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

٤١- تشنيف المسامع بجمع الجوامع: لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)

تأليف: بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، دراسة

وتحقيق الدكتور/ عبد الله ربيع، ود/ سيد عبد العزيز

مؤسسة قرطبة.

٤٢- التقريب والإرشاد (الصغير): للباقلائي أبو بكر محمد بن الطيب

(ت ٤٠٣هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد أبو زنيد،

مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٤٣- تقريب الوصول إلى علم الأصول: لابن جزى محمد بن أحمد بن

جزى الكلبي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق الدكتور/ محمد

المختار بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن

تيمية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٤٤- التقرير والتحرير شرح التحرير: لابن أمير الحاج، دار الكتب

العلمية.



٤٥ - تقويم الأدلة في أصول الفقه: لأبى زيد عبيد الله الدبوسى (ت ٤٣٠هـ)، قدم له وحققه الشيخ/ خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٤٦ - التلويح على التوضيح: للتفتازانى سعد الدين مسعود بن عمر (ت ٧٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٧ - التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول: للإسنوى جمال الدين أبو محمد بن الحسين (ت ٧٧٢هـ)، تحقيق الدكتور/ محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ.

٤٨ - التمهيد فى أصول الفقه: لأبى الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزانى (ت ٥١٠هـ)، تحقيق الدكتور/ محمد على إبراهيم، ومفيد أبو عمشة، مركز البحث العلمى، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٩ - التوضيح على التنقيح: لمتن التنقيح فى أصول الفقه، لصندر الشريعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٠ - تيسير التحرير: لأمير بادشاه محمد أمين الحسينى الحنفى، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.

(ج)

٥١ - جمع الجوامع: لتاج الدين ابن السبكى، دار إحياء الكتب العربية.



(ح)

٥٢- حاشية للبناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع:

البناني عبد الرحمن بن جاد الله (ت ١١٩٦هـ)، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٥٣- حاشية الجرجاني على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب:

لأبي الحسن الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، مطبوع مع شرح العضد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٣٩٣هـ.

٥٤- حاشية الرهاوي على شرح المنار: لأبن ملك ليحيى الرهاوي

المصري، مطبعة عثمانية ١٣١٥هـ.

٥٥- حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح العضد على المختصر:

لمختصر ابن الحاجب، مراجعة وتصحيح شعبان محمد إسماعيل، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣هـ.

٥٦- حاشية سلم الوصول على نهاية السؤل: عمر عبد الله، الطبعة

الثانية، مؤسسة المطبوعات الحديثة ١٣٧٩هـ.

٥٧- الحاصل من المحصول في أصول الفقه: للأرموي تاج الدين محمد

ابن الحسين (ت ٦٥٢هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد

السلام محمود أبو ناجي منشورات جامعة قارونوس

بنغازي، ليبيا ١٩٩٤م.



الأداء والقضاء عند الأصوليين موقف ابن تيمية من ذلك

٥٨- الحدود في الأصول: للباجي أبو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق الدكتور/ نزيه حماد، مؤسسة الزغبى، لبنان.

٥٩- حصول المأمول من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في علم الأصول: لعبد الرحمن بن عبد الله الأمير، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الوطن للنشر، الرياض.

٦٠- الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية: للدكتور/ محمد أبو الفتح البيانوني، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، دار القلم بيروت لبنان.

(ر)

٦١- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه: مع شرحها لبدران، لموفق الدين ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، المطبعة السلفية، بمصر سنة ١٣٤٢هـ.

٦٢- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: لتاج الدين السبكي (٧٢٧هـ)، تحقيق الشيخ/ علي معوض والشيخ عادل عبد الموجود، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، عالم الكتب بيروت، لبنان.

٦٣- روضة الطالبين وعمدة المفتين: للنووي محيي الدين يحيى بن زكريا (ت ٦٧٦هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ.



(س)

٦٤- سواد النواظر وشقائق الناظر: لعلاء الدين أحمد الكنانى العسقلانى (ت ٧٧٧هـ)، رسالة دكتوراه، تحقيق الدكتور/ حمزة بن حسين الفعر، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، سنة ١٣٩٩هـ.

(ش)

٦٥- شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول: للقرافى شهاب الدين أحمد بن إبريس (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بدون.

٦٦- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ)، تحقيق الدكتور/ مصطفى كمال وصفى القاهرة، دار المعارف طبعة ١٣٩٢هـ.

٦٧- شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب: لعبد الرحمن بن أحمد عضد الدين الإيجى (ت ٧٥٦هـ)، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٣هـ.

٦٨- شرح العمدة فى الفقه: لابن تيمية شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق خالد بن على المشيقح، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.



٦٩- الشرح الكبير على مختصر خليل مع حاشية الدسوقي: لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ)، القاهرة، عيسى البابي الحلبي.

٧٠- شرح الكوكب المنير المسمى بـ: "مختصر التحرير" لمحمد بن أحمد عبد العزيز الفتوحى ابن النجار الحنبلى (ت ٩٧٢هـ) تحقيق الدكتور/ محمد الزحيلي، ود/ نزيه حماد، مكة مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ - ١٤٠٨هـ).

٧١- شرح مختصر الروضة: لسليمان بن عبد القوى الطوفى (ت ٧١٦هـ)، تحقيق/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٧٢- شرح المحلى على جمع الجوامع: لجلال الدين محمد بن أحمد المحلى (ت ٨٦٤هـ)، مطبوع مع حاشية البنانى وحاشية العطار، دار الفكر، ودار الكتب العلمية، بيروت.

٧٣- شرح عز الدين: عبد اللطيف بن عبد العزيز بن فرشته المعروف بابن ملك على المنار، طبعة دار السعادة ١٣١٥هـ، المطبعة العثمانية، بإستانبول.

٧٤- شرح اللمع فى أصول الفقه: لأبى إسحاق إبراهيم بن على الشيرازى، حققه وعلق عليه وخرج نصه الدكتور على



بن عبد العزيز العميريني، دار البخاري للنشر
والتوزيع، القصيم، بريدة.

(ض)

٧٥- الضياء اللامع شرح جمع الجوامع في أصول الفقه: لحلولو أحمد
ابن عبد الرحمن الزليطى (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق
الدكتور/ عبد الكريم النملة، الطبعة الأولى
١٤١٤هـ.

(ع)

٧٦- العدة في أصول الفقه: للقاضى أبى يعلى محمد بن الحسن الفراء
(ت ٤٥١هـ)، تحقيق الدكتور/ أحمد بن على بن سير
المباركى، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ.

(غ)

٧٧- غاية الوصول شرح لب الأصول: لأبى يحيى زكريا الأنصارى،
مكتبة مصطفى البابى، مصر ١٣٦٠هـ.

٧٨- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع: لولى الدين أبى زرة المعروف
بأبن العراقى (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق/ محمود فرج
السيد سليمان، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية
الشريعة والقانون، ١٣٩٨هـ.



(ف)

٧٩- فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار فى أصول المنار: تأليف/ زيد الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفى، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.

٨٠- الفروق: للقرافى شهاب الدين أحمد بن إدريس (ت ٦٨٤هـ-)، عالم الكتب، بيروت، بدون.

٨١- فصول البدائع فى أصول الشرائع: لشمس الدين محمد بن حمزة الفنارى، مطبعة شيخ يحيى أفندى ١٢٨٩هـ.

٨٢- الفصول فى الأصول: للجصاص أبى بكر أحمد بن على (ت ٣٧٠هـ)، المكتبة العلمية، لاهور، الطبعة الأولى ١٩٨١م.

٨٣- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: لعبد العلى محمد نظام الدين، دار العلوم الحديثة، بيروت.

(ق)

٨٤- قواطع الأدلة فى أصول الفقه: للإمام أبى المفطر منصور بن محمد السمعانى (ت ٤٢٦ - ٤٨٩هـ)، تحقيق الدكتور/ عبد الله بن حافظ الحكمى، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.



٨٥- قواعد الاستنباط من ألفاظ الأدلة: عند الحنابلة وآثارها الفقهية،

تأليف الدكتور/ عبد المحسن الصويغ، دار البشائر

الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٨٦- القواعد والفوائد: لأبي الحسن علي بن محمد البعلبي المعروف بابن

اللاحام (ت ٨٠٣هـ)، دراسة وتحقيق عائض بن عبد

الله الشهراني، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٣هـ.

(ك)

٨٧- الكاشف عن المحصول في علم الأصول: لأبي عبد الله محمد

الأصفهاني (ت ٦٥٣هـ)، تحقيق الشيخ/ عادل عبد

الموجود، والشيخ على معوض، قدم له الأستاذ

الدكتور/ محمد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٨٨- كتاب الوافي في أصول الفقه: لحسام الدين حسين السغفاني (ت

٧١٤هـ)، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد اليماني، دار

القاهرة، ٢٠٠٣م - ١٤٢٣هـ.

٨٩- كشاف الفتاوى عن متن الإقناع: للبهوتي منصور بن إدريس، عالم

الكتب، بيروت، بدون.

٩٠- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: للبخاري، علاء

الدين عبد العزيز بن أحمد (ت ٧٣٠هـ)، تحقيق/

محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي،

الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.



الأداء والقضاء عند الأصوليين موقف ابن تيمية من ذلك

٩١- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار: للنسفي أبي البركات عبد الله بن أحمد (ت ٧١٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(ل)

٩٢- لباب المحصول في علم الأصول: لحسين بن شيق المالكي، تحقيق/ محمد غزالي عمر جابي، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي الإمارات، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٩٣- اللمع في أصول الفقه: للشيرازي أبي إسحاق إبراهيم بن علي (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(م)

٩٤- المبسوط: شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٩٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٩٥- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ)، جمع: عبد الرحمن بن قاسم وولده محمد، مطبعة الطوبجي.

٩٦- المحصول في علم أصول الفقه: للرازي فخر الدين محمد بن عمرو (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق الدكتور/ طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.



٩٧- المحصول في علم الأصول: لابن العربي أبو بكر محمد بن عبد الله
(ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف بن أحمد الحمد،
رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة
١٤٠٩هـ.

٩٨- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:
تأليف: علي بن محمد البعلی المعروف بابن اللحام،
حققه الدكتور/ محمد مظهر بقاء، مركز البحث العلمی
وإحياء التراث الإسلامی، كلية الشريعة والدراسات
الإسلامية، مكة المكرمة.

٩٩- مختصر الفتاوى المصرية: لشيخ الإسلام ابن تيمية: لبر الدين أبي
عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلی (ت ٧٧٧هـ)
تصحيح: محمد حامد الققي، باكستان، دار نشر الكتب
الإسلامية، كوجرا نواله، طبعة ١٣٩٧هـ -
١٩٧٧م.

١٠٠- مختصر المنتهى مع شرحه: للعضد وحاشتي السعد والجرجاني
المختصر تأليف: ابن الجاحب المالكي، مراجعة
وتصحيح شعبان محمد إسماعيل، الناشر: مكتبة
الكليات الأزهرية ١٣٩٣هـ.

١٠١- مذكرة في أصول الفقه: الشنقطي محمد الأمين محمد المختار
(ت ١٣٩٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة
الأولى ١٤٠٩هـ.



١٠٢- المذهب فى أصول المذهب على المنتخب: لسلطان الشريعة

وبرهان الحقيقة العلامة حسام الدين الإخسيكثى الحنفى

(ت ٦٤٤هـ)، تأليف: ولى الدين محمد صالح

الفرفور، تقديم الدكتور/ مصطفى سعيد الخن، مكتبة

دار الفرفور دمشق ١٤١٩هـ.

١٠٣- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: للإمام

ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، بتحقيق: محمد

حامد الفقى، دار الكتاب العربى، ١٣٩٢هـ -

١٩٧٢م.

١٠٤- مرآة الأصول مع حاشية الأزميرى: شركة صحافية عثمانية، دار

الطباعة العامرة ١٣٠٧هـ.

١٠٥- مراقى السعود إلى مراقى الصعود (نثر الورود): سيدى عبد الله

بن الحاج إبراهيم الشنقيطى (ت ١٢٣٠هـ)، صححة

وضبطه: محمد ولد سيدى حبيب الشنقيطى، الناشر:

محمد محمود الخضر القاضى، توزيع دار المارة، جدة

الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

١٠٦- ميزان الأصول فى نتائج العقول فى أصول الفقه: علاء الدين أبى

بكر محمد بن أحمد السمرقندى، تحقيق الدكتور/ عبد

الملك عبد الرحمن السعدى، وزارة الأوقاف والشئون

الإسلامية، لجنة إحياء التراث العربى الإسلامى،

الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٠٧- المسودة فى أصول الفقه لآل تيمية:



- ٢- مجد الدين عبد السلام بن عبد الله (ت ٦٥٢هـ).
- ٢- شهاب الدين عبد الحلیم بن عبد السلام (ت ٦٨٢هـ).
- ٣- شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ)، جمع وتبويب: أحمد بن محمد بن عبد الغنى (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربى، بيروت.
- ١٠٨- المستصفى من علم الأصول: للغزالى أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، تحقيق الدكتور/ حمزة بن زهير حافظ، بدون.
- ١٠٩- مسلم الثبوت: لمحِب الله البهارى مع شرحه فواتح الرحموت، المطبوع بذيَل المستصفى، حققه إبراهيم محمد رمضان، دار الأرقم، بيروت، لبنان.
- ١١٠- مصطلحات المذاهب الفقهية: وأسرار الفقه المرموز فى الأعلام والكتب والآراء والترجيحات إعداد: مريم محمد صالح الظفيرى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- ١١١- معجم مصطلحات أصول الفقه: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ.
- ١١٢- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: للدكتور/ محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.
- ١١٣- المغنى فى أصول الفقه: تأليف: جلال الدين أبى محمد عمر بن محمد عمر الخبازى (ت ٦٩١هـ)، تحقيق الدكتور/



محمد مظهر بقا مركز البحث العلمي وإحياء التراث
الإسلامي، جامعة أم القرى.

١١٤- مغنى المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج: لمحمد الشربيني
الخطيب (ت ٩٧٧هـ)، القاهرة، مصطفى البابي
وأولاده، طبعة ١٣٧٧هـ.

١١٥- مناهج العقول: شرح البدخشي على المنهاج: لمحمد بن الحسن
البدخشي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٦- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات: لتقى الدين
محمد بن أحمد الفتوحى (ابن النجار) (ت ٩٧٢هـ)،
تحقيق: عبد الغنى عبد الخالق، القاهرة، مكتبة دار
العروبة، طبعة ١٣٨١هـ.

١١٧- منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه: تأليف الإمام
القاضى/ تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى (ت
٧٢٨ - ٧٧١هـ)، تحقيق الدكتور/ سعيد بن على
الحميرى، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان،
الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١١٨- موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين: للدكتور/ رفيق
العجم، مكتبة لبنان ناشروق، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

(ن)

١١٩- النقود والردود للبابرتي: مخطوط، رسالتى دكتوراه فى الجامعة
الإسلامية.



الأداء والقضاء عند الأصوليين موقف ابن تيمية من ذلك

١٢٠- نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول للقاضى ناصر الدين الببضاوى (ت ٦٨٥هـ)، تأليف الشيخ الإمام/ جمال الدين الإسئوى (ت ٧٧٢هـ)، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٢م.

١٢١- نهاية الوصول إلى علم الأصول: المسمى (بديع النظام الجامع بين أصول البزءوى والإحكام): لابن الساعاتى الحنفى، تحقيق الدكتور/ سعد بن غرير بن مهى السلمى، من مطبوعات مركز إحياء التراث، بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

١٢٢- نور الأنوار على كشف الأسرار: للنسفى، أحمد بن أبى سعيد بن عبد الله الحنفى. الميهوى المعروف بملا جيون، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.

(و)

١٢٣- الواضح فى أصول الفقه: لابن عقيل أبى الوفاء على بن عقيل (ت ٥١٣هـ)، تحقيق الدكتور/ موسى محمد القرنى، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ١٤٠٤هـ.

رابعاً: مراجع اللغة والأءب:

١٢٤- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيءى محب الدين أبى الفيض، السيد محمد مرتضى الحسينى، تحقيق/ على شير، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.



- ١٢٥- تهذيب اللغة: للأزهري (ت ٣٧٠هـ)، طبع دار القومية العربية.
- ١٢٦- الصحاح للجوهري: إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق/ أحمد بن عبد الغفور عطار، مطابع الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- ١٢٧- شرح الحماسة للتبريزي: تحقيق: محمد عبده عزام، دار المعارف، القاهرة.
- ١٢٨- القاموس المحيط: للفيروز آبادي، مجد الدين، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ١٢٩- لسان العرب: لابن منظور، جمال الدين، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، دار صادر بيروت، بدون.
- ١٣٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للفيومي أحمد بن محمد بن علي المقرئ (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٣١- المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصفهاني الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد الكيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.